قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جمال قاسم حسن

يونيو - 2017

الآراء الواردة بهذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحث، وليس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي

المحتويـــات

مقدمة 3

أولاً :التغيرات الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....4

ثانياً :اتجاه هيكل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....12

1. اتجاه التجارة الخارجية.....12
2. هيكل التجارة الخارجية.....14
3. التجارة البينية غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....16
4. مؤشر تكامل التجارة الخارجية.....20
5. التجارة داخل نفس الصناعة.....21

ثالثاً :مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....22

1. مؤشر تركز الصادرات.....23
2. حصة الصادرات السلعية.....24
3. مؤشر ميل الصادرات.....25
4. مؤشر نفاذ الواردات السلعية.....28
5. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.....29

رابعاً :تقدير أثر مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.....31

1. مصادر السلاسل الزمنية المقطعية المدرجة في النموذج.....31
2. منهجية تقدير النموذج.....31
3. تقدير وتحليل النموذج.....33
4. المفاضلة بين النموذجين.....34
5. تفسير نتائج النموذج.....34

خامساً :الاستنتاجات والتوصيات 37

المراجع 40

مقدمـــة

تهدف الورقة إلى دراسة أثر مؤشرات التنافسية غير السعرية "مؤشرات التجارة الخارجية" على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1]، وذلك باستعمال السلاسل الزمنية المقطعية المرتبة حسب تسلسل زمني "Panel Data" خـــلال الفترة 1995-2014 [2]. كما تهدف إلى تسليط الضوء على هيكل التجارة البينية غير النفطية، وقياس درجة تكامل هيكل تجارة مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستعراض أهم المنتجات السلعية غير النفطية ودرجة تنوعها[3] وتطورات التجارة داخل نفس الصناعة بين دول المجلس.

تكتسي الدراسة أهمية نظراً للدور الذي تلعبه التجارة الدولية في دفع وتيرة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية المختلفة بالمواصفات التي تفرضها الأسواق والكفاءة العالية التي تمكن من المنافسة في الأسواق العالمية، حيث تسعى الدول إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة التي لا تتوفر في الأسواق المحلية بهدف تحسين إنتاجية الصناعات التحويلية[4] ، بالتالي تشجيع الصادرات السلعية والنفاذ إلى أسواق جديدة.

من جهة أخرى، تؤثر التجارة الخارجية بطريقة مباشرة في اقتصادات الدول، ذلك من خلال تسهيل تراكم رأس المال، وتنويع الهيكل الصناعي والتقدم التكنولوجي والتطور المؤسسي وتشجيع المشاريع التي تهدف إلى تطوير جودة المنتجات وتحسين القدرة التنافسية. لذلك تتجه الدول إلى تنمية تجارتها الخارجية بوضع خطط واستراتيجيات تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية وتحسين جودة مُنتجاتها السلعية، إضافة إلى زيادة درجة تنوعها وتطويرها لتحفيز الطلب المحلي والوصول إلى الأسواق العالمية لتصريف فائض الانتاج واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تُساهم إيجابياً في النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار، قام العديد من الباحثين بإجراء دراسات مُتخصصة باستخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية "Panel Data" لقياس أثر بعض مؤشرات التنافسيـــة على النمو الاقتصادي كمؤشر الانفتاح التجاري[5]. في دراســـة أعدها عابد بن عابد العبدلي (2005) حول أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، خلال الفترة الزمنية 1960-2001، تبين من خلال تحليل السلاسل الزمنية لكل دولة على حده أنه في بعض

[1] تضم كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت.
[2] تم اختيار عام 2014 كسنة مقارنة، باعتبار أن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بدأ بشكل فعلي من عام 2015.
[3] حسب التصنيف الدولي SITC التنقيح الرابع
[4] Lee J.W. (1995), Capital goods import and long-run growth, Development Economics, 48(1), 91-110.
[5] OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, METHODOLOGY AND USER GUIDE, 2008.

الحالات كان أثر الصادرات إيجابياً على النمو الاقتصادي، لكن النتائج اختلفت عندما قام الباحث بدمج بيانات مجموعة الدول بعينة الدراسة في سلسلة زمنية مقطعية واستخدام طريقة المربعات الصغرى المُعممة GLS للسلسلة الزمنية المقطعية.

استخدم Vasiliki Pigka-Balanika (2007) عينّة تضُم 71 بلداً نامياً خلال الفترة 1990–2005 في الدراسة التي أعدها[6] حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. تبين للباحث أن تحرير التجارة الخارجية له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. بينت الدراسة اختلاف في النتائج لمجموعة دول إقليم منطقة "الصحراء الكبرى وجنوب إفريقيا"، حيث اختلفت النتائج باعتبار أن أغلب تلك الدول تعتمد في التصدير على السلع الأولية بسبب ضعف البنية التحتية والبعد عن الأسواق الكبيرة العالمية، لذلك كان الأثر محدوداً ولم تُساهم زيادة الانفتاح التجاري بهذه الدول في النمو الاقتصادي.

اولاً: التغيرات الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية [7]

حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدماً اقتصادياً وتنموياً بفضل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتطوير المُستمر في البنية التحتية والتقنية على مدار عقود من الزمن بفضل عوائد القطاع النفطي من جهة والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية والتنموية التي انتهجتها وجهودها في تنفيذ سياسات ملائمة لإدارة الاقتصاد الكلي وتنويع قاعدة الموارد الاقتصادية، التي ترتكز على الحرية الاقتصادية وتنويع مصادر الانتاج لمختلف الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

تشير بيانات القطاع الحقيقي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (جدول رقم 1) إلى تباين مُساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) وصناعة المنتجات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث استحوذ هذا القطاع في دولة الكويت على نسبة بلغت 47.1 في المائة من إجمالي القطاعات الاقتصادية عام 2014 [8]، مقابل 47.2 في المائة عام 1995. تميزت الفترة السابقة في دولة الكويت بارتفاع مُتزايد للأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل، انخفضت مُساهمة قطاع الصناعات التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي في الكويت من 10.6 في المائة عام 1995 إلى 7.0 في المائة عام 2014. حلّ قطاع النقل والموصلات بالمركز الثاني عام 2014، حيث ارتفعت مُساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 3.5 في المائة عام 1995 إلى 9.6 في المائة عام 2014.

[6] Vasiliki Pigka-Balanika, The impact of Trade Openness on Economic Growth, Evidence in Developing Countries, Erasmus School of Economics, University of Rotterdam, 2007.

[7] تم اختيار عام 2014 كسنة مقارنة، باعتبار أن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بدأ بشكل فعلي منذ عام 2015.

[8] بالأسعار الثابتة لعام 2005، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2016.

أما بالنسبة لدولة قطر فقد انخفضت مُساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من 49.1 في المائة عام 1995 إلى 45.8 في المائة عام 2014. جدير بالذكر أن قطر انتهجت خلال العقدين الماضيين التوسع والاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي، وقد ساهم ذلك في زيادة الطاقة الإنتاجية بهذا القطاع فارتفعت مساهمته إلى 59.5 في المائة عام 2005. يعتبر قطاع التشييد ثاني أهم القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت مساهمته بشكل ملحوظ من 5 في المائة عام 1995 إلى 16.3 في المائة عام 2014 (ما يعادل 21.1 مليار دولار أمريكي) ، وذلك بسبب الحركة العمرانية التي شهدتها قطر نتيجة اختيارها لاستضافة كاس العالم عام 2022.

أما بخصوص دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد انخفضت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من 54.8 في المائة عام 1995 إلى 31.8 في المائة عام 2014، وذلك بفضل السياسة الاقتصادية التي انتهجتها دولة الإمارات في تنويع مصادر دخلها المبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية. حيث قامت بتوسعة خمسة موانئ في الدولة من أجل زيادة فرص النمو وتنويع مصادر الدخل والاعتماد أكثر فأكثر على الانشطة الاقتصادية الأخرى، كقطاع السياحة وتجارة الجملة والتجزئة، وقطاع التشييد، حيث بلغت مساهمتهما على التوالي حوالي 14 في المائة و 12.2 في المائة في توليد الناتج المحلي الإجمالي عام 2014. أدت تلك الإجراءات إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية ووضع الأسس اللازمة للاستمرار في النمو والتقدم.

بالنسبة لمملكة البحرين، انخفضت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من 28.1 في المائة عام 1995 إلى حدود 17.4 في المائة عام 2014، كمحصلة لتزايد مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت مُساهمة قطاع الصناعات التحويلية[9] في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 12.8 في المائة عام 1995 إلى 13.3 في المائة عام 2014، وتمتلك البحرين أحد كُبرى شركات صناعة الألمنيوم "البا" في الشرق الأوسط، إضافة إلى صناعة الحديد والمواد الغذائية.

فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، بلغت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 35.7 في المائة عام 2014 مقابل 53.4 في المائة عام 1995. يعتبر قطاع الصناعات التحويلية في السعودية ثاني أهم القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت مساهمته 11.9 في المائة عام 2014. تمتلك السعودية أحد أكبر الشركات البتروكيماوية والمعروفة باسم الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات "سبكيم"، وتتبعها 8 شركات بتروكيماوية أخرى[10] وكذلك الشركة الوطنية للبتروكيماويات

[9] تعتبر نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في مملكة البحرين الأعلى بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

[10] الشركة العالمية للميثانول والشركة العالمية للدايول والشركة العالمية للتسويق والشركة العالمية للأسيتيل والشركة العالمية للفينيل والشركة العالمية للغازات والشركة العالمية للمنافع والشركة العالمية للبوليمرات.

"بتروكيم". إضافة إلى ذلك يعتبر قطاع السياحة وتجارة الجملة والتجزئة ثالث أكبر القطاعات الاقتصادية في السعودية، حيث يساهم بنحو 10.8 في المائة عام 2014.

أخيراً، تمثل مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لسلطنة عُمان 41 في المائة عام 2014 مقابل 63.5 في المائة عام 1995. تسعى سلطنة عُمان من خلال الخطة الخمسية التاسعة التي أقرتها الحكومة بتوسيع المناطق الصناعية وتحسين جميع الخدمات اللازمة لذلك من أجل تحفيز واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، لغرض زيادة تعزيز المنافع الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة. فقد بلغت قيمة الصناعات التحويلية حولي 4.6 مليار دولار أمريكي عام 2014، ما نسبته 9.6 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 832 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 3.3 في المائة عام 1995. كما تطور قطاع التشييد ليبلغ 4.4 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 9.2 في المائة عام 2014 مقابل 2.4 في المائة عام 1995، نتيجة الحركة العمرانية وتطوير البنية التحتية التي شهدتها سلطنة عُمان.

فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يبين الشكل رقم (1) أن القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية بلغت حوالي 37 في المائة أي ما يعادل 374.3 مليار دولار أمريكي عام 2014، مقابل 238.8 مليار دولار أمريكي في عام 1995. تجدر الإشارة إلى أن نسبة مُساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 45.7 في المائة عام 2005، حيث شهد ذلك العام ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى قياسي والأعلى بتاريخ الأوبك منذ عام 1970 (66 دولار أمريكي للبرميل في منتصف عام 2005[11])، نتيجة ارتفاع الطلب على النفط، كمحصلة للنمو السريع في اقتصاديات الدول الآسيوية والعوامل المناخية والجيوسياسية إضافة إلى عوامل داخلية في بعض دول الأوبك.

شكل رقم (1)
نسبة مُساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

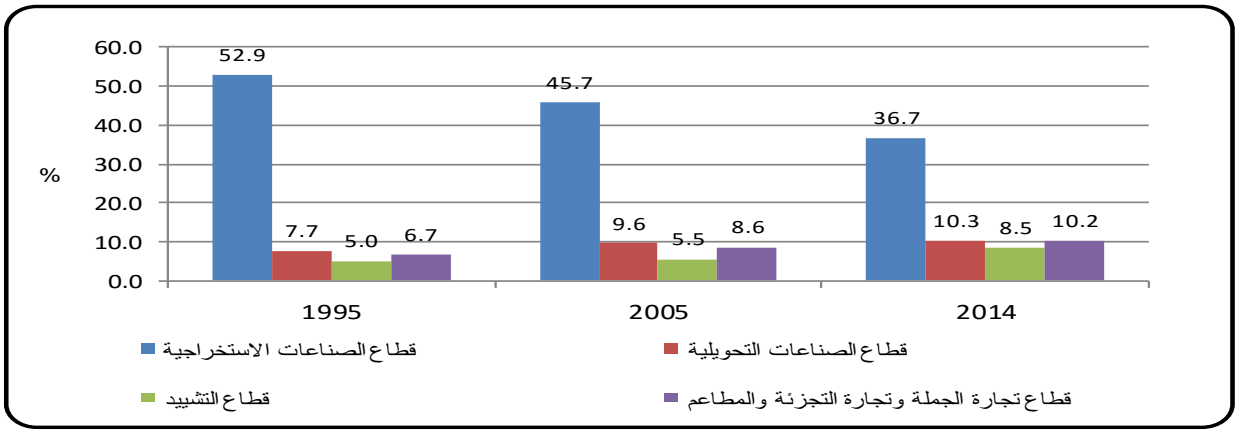

المصدر : جدول رقم (1)

[11] قاعدة بيانات الأوبك، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط حوالي 50.3 عام 2005.

تباينت مُساهمة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مُجتمعة خلال الفترة 1995-2014، حيث تراجعت مُساهمتها مقابل ارتفاع مُساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية خلال نفس الفترة. منذ سنة 2005 ارتفعت مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي مقابل انخفاض تدريجي لمُساهمة القطاع النفطي، بفضل تنويع الأنشطة القطاعية، إضافة إلى التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، جدول رقم (1) وشكل رقم (1).

جدول رقم (1)
نسبة مُساهمة القيمة المضافة لبعض الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة=2005)

(%)

السنوات	القطاعات الاقتصادية	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
1995	قطاع الزراعة والصيد وصيد الأسماك	1.4	0.4	3.6	1.6	0.4	0.4	2.4
	قطاع الصناعات الاستخراجية	54.8	28.1	53.4	63.5	49.1	47.2	52.9
	قطاع الصناعات التحويلية	7.5	12.8	7.2	3.3	11.5	10.6	7.7
	قطاع التشييد	8.7	4.2	4.2	2.4	5.0	2.6	5.0
	قطاع تجارة الجملة وتجارة التجزئة والمطاعم	13.2	7.7	4.0	6.2	5.4	6.7	6.6
	قطاع النقل والتخزين والإتصالات	5.5	4.5	2.8	2.1	1.9	3.5	3.5
2005	قطاع الزراعة والصيد وصيد الأسماك	1.4	0.3	3.2	1.6	0.1	0.3	2.0
	قطاع الصناعات الاستخراجية	36.3	22.5	47.8	51.1	59.5	53.3	45.7
	قطاع الصناعات التحويلية	10.6	12.8	9.4	8.6	10.0	7.3	9.6
	قطاع التشييد	8.7	7.1	4.6	3.8	5.5	1.9	5.5
	قطاع تجارة الجملة وتجارة التجزئة والمطاعم	15.6	8.1	6.1	8.1	4.6	5.0	8.6
	قطاع النقل والتخزين والإتصالات	7.9	5.4	3.5	5.4	3.4	5.2	5.0
2014	قطاع الزراعة والصيد وصيد الأسماك	0.7	0.2	2.6	1.5	0.1	0.6	1.5
	قطاع الصناعات الاستخراجية	31.8	17.4	35.7	41.2	45.8	47.1	37.0
	قطاع الصناعات التحويلية	9.5	13.3	11.9	9.6	8.1	7.0	10.3
	قطاع التشييد	12.2	7.3	6.2	9.2	16.3	1.7	8.6
	قطاع تجارة الجملة وتجارة التجزئة والمطاعم	14.0	7.8	10.5	9.0	7.8	4.7	10.3
	قطاع النقل والتخزين والإتصالات	9.9	7.1	8.1	9.8	5.2	9.6	8.4

المصدر: محسوبة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، قاعدة بيانات عام 2017.

فيما يتعلق بالمالية العامة، القت تطورات قطاع الصناعات الاستخراجية[12] خلال الفترة 1995-2014 بانعكاساتها على مجمل الأوضاع المالية في دول مجلس التعاون، حيث أدى ذلك إلى تسجيل فوائض مالية خلال بعض السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما دفع العديد من الدول، نتيجة الفائض المالي إلى زيادة الانفاق العام على المشاريع التنموية والاستثمارية والبنية التحتية، كما سجل بعضها عجزاً مالياً خلال بعض السنوات كمحصلة لانخفاض أسعار النفط ، لذلك اتجهت بعض الدول منذ عام 2014 إلى ترشيد الدعم

[12] يشمل أيضاً النفط والغاز الطبيعي.

لعدد من السلع وترشيد الإنفاق العام بهدف تقليص عجز الموازنات واتخاذ خطوات هامة لاستكمال جهود الإصلاح الاقتصادي.

تشير الإحصاءات إلى أن الإيرادات العامة نمت بنحو 12.2 في المائة خلال الفترة 1995-2014 [13]، حيث بلغ إجمالي الإيرادات العامة حوالي 626.4 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 38.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مُجتمعة عام 2014، مقابل حوالي 70.7 مليار دولار أمريكي ما يعادل حوالي 29.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 [14]، شكل رقم (2).

شكل رقم (2)
نسبة الإيرادات النفطية والضرائب والأخرى من اجمالي الإيرادات العامة
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

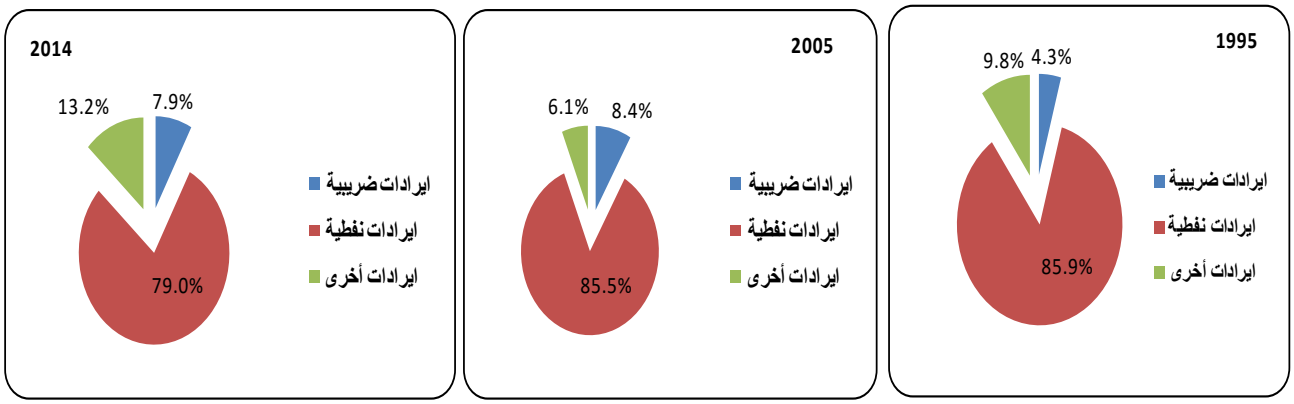

المصدر : قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية، صندوق النقد العربي

تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات النفطية استحوذت على أعلى نسبة مساهمة في الإيرادات العامة، حيث بلغت 79.0 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، أي ما يعادل 30.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، مقابل 85.9 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة وما يعادل 25.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995. تبين أن نسبة الإيرادات النفطية تقلبت خلال الفترة 1995-2014، متأثرة بالتغيرات في أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الظروف الإقليمية والدولية خلال بعض السنوات. يذكر أن الإيرادات النفطية تقدر بحوالي عشرة أضعاف الإيرادات الضريبية عام 2014 مقابل 19 أضعافها عام 1995.

[13] Compound growth rate $G_{tn,t0} = \left(\frac{\mathrm{Re}_{t_n}}{\mathrm{Re}_{t_0}} \right)^{1/(t_n - t_0)} - 1$:

[14] التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة.

نمت الإيرادات الضريبية بنحو 15.7 في المائة خلال الفترة 1995-2014، أي ما يعادل زيادة بنحو 49.3 مليار دولار أمريكي، ما يشكل نحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، مقابل 3 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.3 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام 1995، شكل رقم (3).

شكل رقم (3) : تطور حصة الايرادات الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

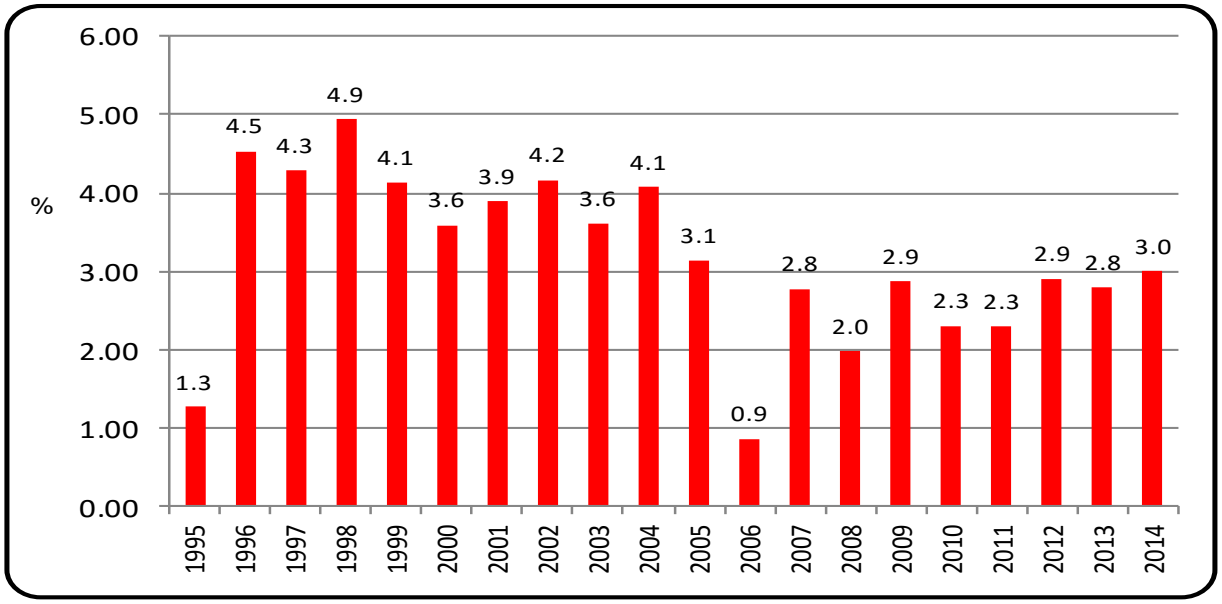

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

تباينت مؤشرات نمو مكونات الإيرادات الضريبية، حيث نمت إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بنحو 26.9 في المائة خلال الفتـــرة 1995-2014، ليبلغ إجمالي الضرائب التراكمية على السلع والخدمات حوالي 57.1 مليار دولار أمريكي. كما نمت الضرائب على الدخل والأرباح بنحو 24.7 في المائة وبقيمة إجمالية تراكمية بلغت 115.9 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة الزمنية. أما بالنسبة للقيمة التراكميـــة الإجمالية للرسوم الجمركيـــة فقد نمت بنحو 14.7 في المائة، لتبلغ اجمالي الإيرادات من الرسوم الجمركية حوالي 95.8 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1995-2014. يلاحظ أن الضرائب الأخرى قد تراجعت بنحو 5.1 خلال الفترة 1995- 2014 ليبلغ إجمالي تلك الضرائب حوالي 4.4 مليار دولار أمريكي عام 2014 مقابل 1.7 مليار دولار

أمريكي عام 1995 وبإجمالي تراكمي[15] بلغ حوالي 162 مليار دولار أمريكي لنفس الفترة الزمنية، شكل رقم (4).

شكل رقم (4) : نسبة مُساهمة أنواع الضرائب من إجمالي الإيرادات الضريبية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014-1995

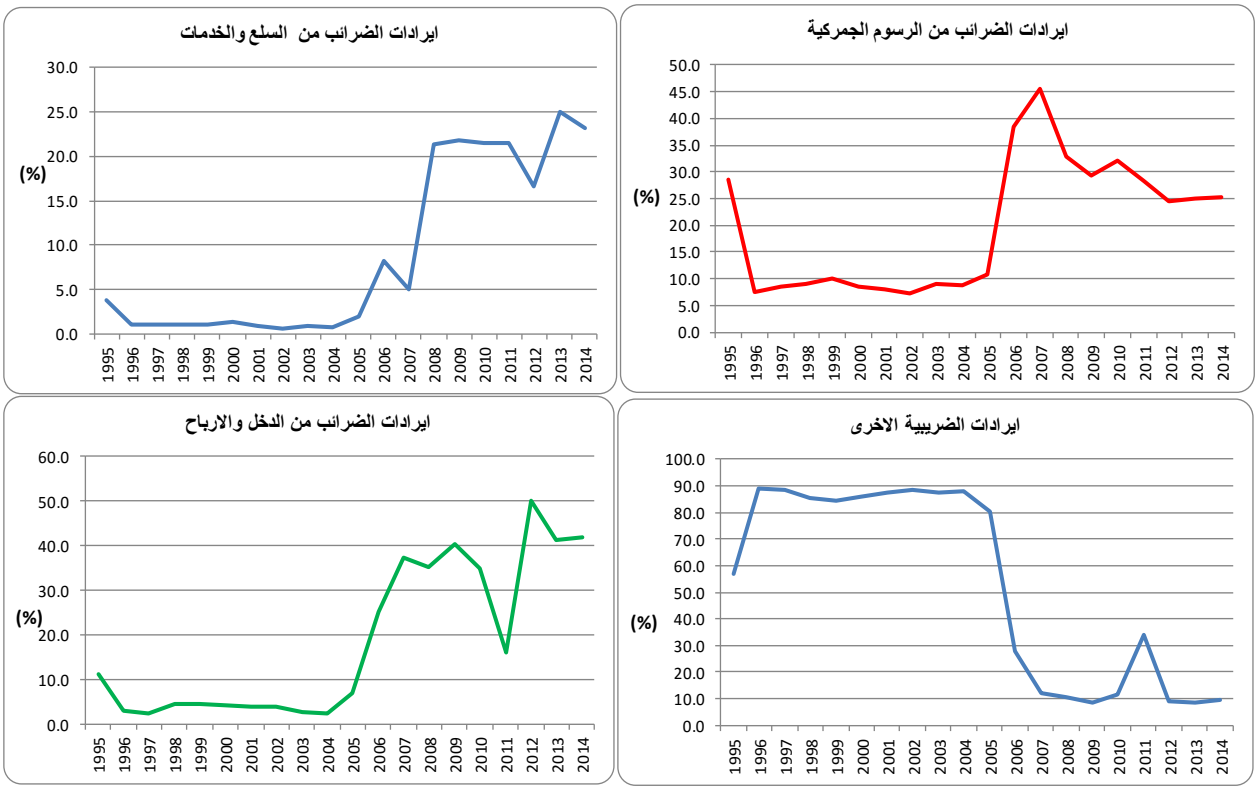

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، صندوق النقد العربي.

في جانب الإنفاق العـــام، ارتفع الإنفاق الجاري بنحو 9.3 في المائـــة خلال الفترة 1995-2014، حيث بلغ 359 مليار دولار أمريكي عام 2014، مقابل 66 مليار دولار أمريكي عام 1995، ليصل إجمالي الإنفاق الجاري التراكمي إلى حوالي 3599 مليار دولار أمريكي للفترة 1995-2014. كما أرتفع الإنفاق الرأسمالي بنحو 12.1 في المائة خلال الفترة 1995-2014، حيث بلغ حوالي 156 مليار دولار أمريكي عام 2014 مقابل 21 مليار دولار أمريكي عام 1995، ليصل إجمالي الإنفاق الرأسمالي التراكمي إلى حوالي 1113 مليار دولار أمريكي للفترة 1995-2014. يلاحظ إلى جانب تباين دول المجموعة، أن البيانات المُجمعة للإنفاق العام تشير إلى مدى التركز على بنود الإنفاق الجاري الذي يتعدى ثلاثة أضعاف الإنفاق الرأسمالي، جدول رقم (2).

[15] منها : إيرادات الضرائب على الرواتب والأجور والممتلكات.

جدول رقم (2)
بنود الإنفاق الـــــعام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(مليون دولار أمريكي)

	الانفـــــــاق الجـــــــــــاري					الانفـــــــاق الرأسمـــــالي				
	1995	2005	2014	Σ 14-95	معدل النمو 2014-2005	1995	2005	2014	Σ 14-95	معدل النمو 2014-2005
الإمارات	12,095	22,942	82,699	799,937	10.65	3,266	3,824	11,599	144,111	13.12
البحرين	1,309	2,825	8,138	69,464	10.10	271	705	1,289	18,327	6.94
السعودية	35,167	75,779	147,927	1,712,860	7.85	11,218	16,614	111,321	635,440	23.54
عُمان	4,836	8,269	21,320	198,919	8.12	1,226	2,674	9,932	93,569	15.70
قطر	3,188	9,000	38,090	313,814	13.95	470	4,965	15,355	124,867	13.37
الكويت	9,812	19,152	61,072	504,681	10.10	4,237	2,475	6,191	97,440	10.72
إجمالي دول المجلس	66,407	137,968	359,246	3,599,673	9.29	20,689	31,256	155,685	1,113,755	19.53

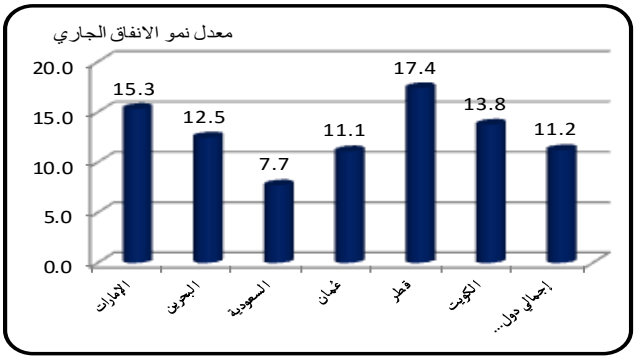

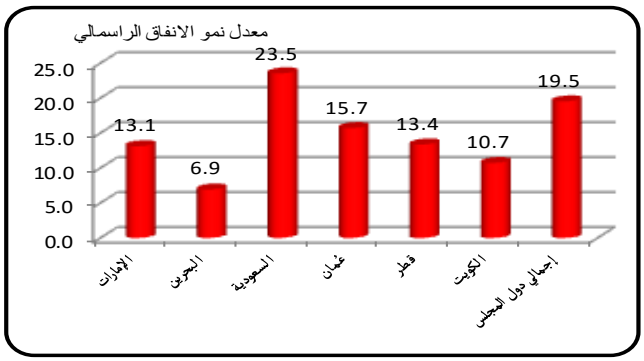

المصدر : قاعدة البيانات الاقتصادية الإحصائية، صندوق النقد العربي

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في السعودية بنحو 24 في المائة خلال الفترة 2005-2014، نتيجة توسعة الحرمين الشريفين والمرافق التابعة لهما، إضافة إلى مشروع السكة الحديدية، ومشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة. كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي في سلطنـــة عُمان بنحو15.7 في المائة خلال الفتـرة 2005-2014، كمحصلة لزيادة الإنفاق على المشاريع التنموية والتعليم والصحة والدعم والإعفاءات التي شملت دعم السلع الغذائية والوقود والكهرباء والمياه وفوائد القروض الشخصية وكذلك الإنفاق الرأسمالي على قطاع الصناعات الاستخراجية لزيادة انتاج النفط والغاز. أما بالنسبة للإمارات وقطر فقد ارتفع فيهما الإنفاق الرأسمالي بنحو 13 في المائة خلال نفس الفترة نتيجة زيادة المشاريع في البنية التحتية، حيث ارتفع في الإمارات الإنفاق الرأسمالي على المشاريع العقارية وتوسعة موانى ومطارات الدولة وكذلك مشاريع السكة الحديدية والتعليم والصحة. أما بالنسبة لقطر، فقد ارتفع الإنفاق الرأسمالي نتيجة توسعة مطار حمد الدولي وميناء الدوحة، إضافة إلى الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والصحة. في الكويت والبحرين ارتفع فيهما الإنفاق الرأسمالي بنحو 10 و 7 في المائة على التوالي خلال الفترة 2005-2014.

فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، اتجهت دول مجلس التعاون إلى استقطاب الاستثمارات الاجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية واتخاذ إجراءات هامة بهدف التقليل من الاعتماد على النفط وتنوع مصادر الدخل

بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المدى البعيد ونتيجة للتطورات في قطاع الصناعات الاستخراجية خلال الفترة 1995-2014 وما تبعها من تقلبات في العوائد المالية خلال بعض السنوات، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة بنحو 16.3 في المائة خلال الفترة 1995-2014 ليبلغ إجمالي الاستثمارات التراكمية حوالي 416 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 25.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 24 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 9.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، شكل رقم (5).

(شكل رقم 5)
مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

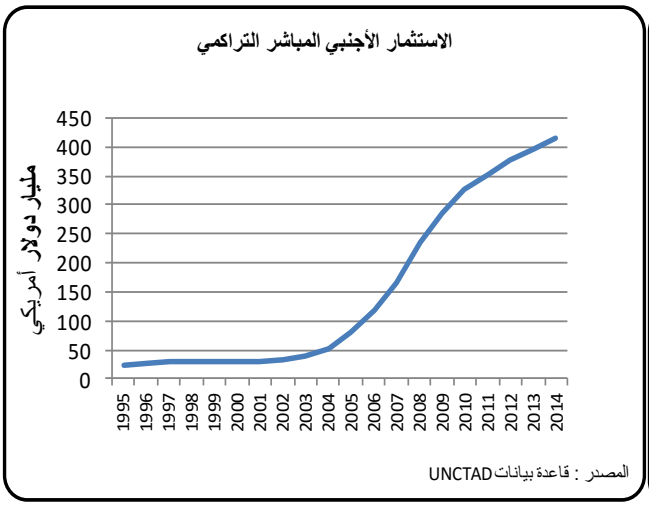

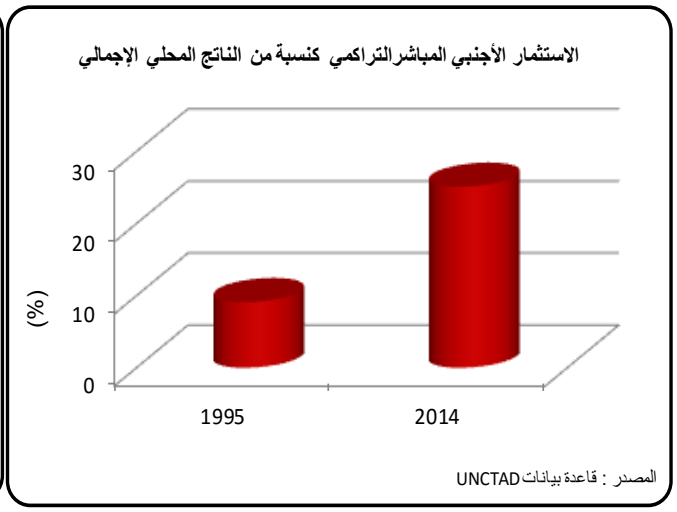

ثانياً : اتجاه هيكل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشير البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أن حجم التبادل التجاري مع مجموعة دول الأسواق الناشئة والاتحاد الأوروبي تمثل حوالي 70.3 في المائة مجتمعة عام 2014 مقابل 59 في المائة عام 1995، ويستحوذ الوقود المعدني على أكبر نسبة في صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تلك الأسواق.

1.اتجاه التجارة الخارجية

نمت الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 12.7 في المائة خلال الفترة 1995-2014، لتبلغ 1018 مليار دولار أمريكي عام 2014 مقابل 103 مليار دولار أمريكي عام 1995. تشير بيانات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى استقرار حصة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية خلال نفس الفترة، حيث تراوحت بين 6.2 و7.5 في المائة سنة 2014، في حين يُلاحظ ارتفاعها مع دول الأسواق الناشئة من 37.6 في المائة عام 1995 إلى 58.1 في المائة عام 2014، في حين انخفضت حصة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي والدول النامية في جنوب شرق آسيا من حوالي 21.4 و 9.6 في المائة عام 1995 إلى 12.2 و 8.9 في المائة على التوالي عام 2014. بالنسبة للتجارة مع الدول العربية، يُلاحظ تدني نسبة نمو التجارة عامة، حيث كانت بحدود 2.1 في المائة عام 1995 وارتفعت إلى 3.8 في المائة عام 2014، ويعزز القرب الجغرافي لمجموعة الدول العربية من فرص انتعاش تجارتها الخارجيـــة البينية، شكل رقم (6).

شكل رقم (6)
اتجاهات متوسط التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

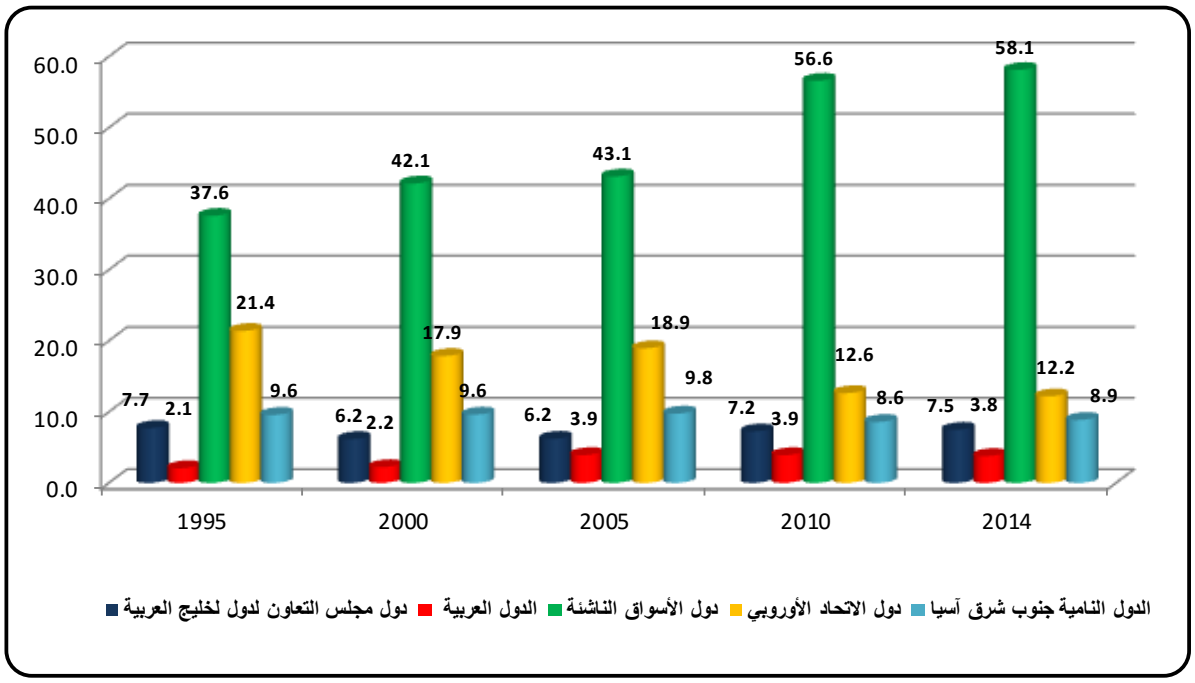

المصدر : محسوبة من قاعدة البيانات الاحصائية ، UNCTAD.

تعتبر دول الأسواق الناشئة الشريك الرئيسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمستورد الرئيس للوقود المعدني، حيث ارتفعت حصة صادراتها إلى دول الأسواق الناشئة في آسيا من 26.1 في المائة أي ما يعادل حوالي 27 مليار دولار أمريكي عام 1995 إلى حوالي 446 مليار دولار أمريكي عام 2014، ما يعادل 41.8 في المائة من إجمالي صادراتها من الوقود المعدني عام 2014. في حين انخفضت حصة صادرات مجموعة دول مجلس التعاون من الوقود المعدني إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من 9 و 10 في المائة عام

1995 إلى حوالي 5.3 و 4.7 في المائة على التوالي عام 2014، نتيجة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على مصادر وموارد أخرى للطاقة وكذلك إلى زيادة إنتاجها في السنوات الأخيرة من النفط الصخري. كما اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى استيراد النفط والغاز من روسيا. بالمقابل، ارتفعت صادرات مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الوقود المعدني إلى الدول العربية[16] من 0.5 في المائة عام 1995 ما يعادل حوالي 500 مليون دولار أمريكي إلى 13 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 1.3 في المائة من إجمالي صادرات الوقود المعدني عام 2014، جدول رقم (3).

جدول رقم (3)
نسبة صادرات مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الدول العربية الأخرى وبعض التكتلات حسب التصنيف الدولي SITC

(%)

التكتلات / التصنيف	الدول العربية *			الولايات المتحدة الأمريكية			الاتحاد الأوروبي			الأسواق الناشئة "آسيا"		
	1995	2005	2014	1995	2005	2014	1995	2005	2014	1995	2005	2014
السلع الأولية (0+1+2+4+68) (1)	0.33	0.54	0.59	0.06	0.12	0.15	0.37	0.28	0.24	4.04	1.9	2.37
الوقود المعدني (3)	0.5	1.74	1.31	9.04	8.85	5.25	9.93	8.67	4.51	26.07	32.76	43.82
المنتجات الكيميائية (5)	0.48	0.78	0.76	0.54	0.41	0.24	0.63	0.88	0.66	4.07	2.87	4.34
الآلات والمعدات ووسائل النقل (7)	0.36	0.69	0.64	0.04	0.03	0.04	0.73	1.43	0.23	1.65	1.1	1.35
السلع المصنعة (6+8+68) وبدون (667)	0.38	0.8	0.75	0.64	0.25	0.16	0.9	0.45	0.2	2.62	1.45	2.01

* استبعاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التجارة البينية.

(1) حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، قاعدة البيانات 2016.

2.هيكل التجارة الخارجية

تتصف التجارة الخارجية السلعية لمُجمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتركّز صادراتها، نتيجة استحواذ الوقود المعدني "النفط والغاز" على أكثر من 73 في المائة من إجمالي صـــادراتها خلال الفـــترة 1995-2014، حيث تراوحت حصة الوقود المعدني بين 73.7 و 81.9 في المائة، نتيجة تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب التقلبات والمستجدات التي مرت بها اقتصادات العالم في بعض الفترات، مما أدى إلى اختلاف حجم الطلب على النفط. أما بالنسبة للصادرات الأخرى من غير النفط والغاز فقد ارتفعت نسبتها في إجمالي الصادرات من 22.2 في المائة (ما يعادل 23 مليار دولار أمريكي) عام 1995 إلى حوالي 26.3 في المائة (ما يعادل 267 مليار دولار أمريكي) عام 2014، واستحوذت صادرات الذهب غير النقدي والأحجار

[16] باستبعاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الكريمة معاً على المركز الأول بالنسبة للسلع غير النفطية بقيمة اجمالية بلغت 42 مليار دولار أمريكي عام 2014 مقابل 347 مليون دولار أمريكي عام 1995. حلت صادرات البلاستيك بجميع أشكاله الأولية على المركز الثاني بنسبة بلغت 3.2 من إجمالي الصادرات السلعية وارتفعت قيمة الصادرات من حوالي 2 مليار دولار أمريكي عام 1995 إلى 33 مليار دولار أمريكي عام 2014. أما المركز الثالث فكان من نصيب صادرات البوليمرات[17] والمواد الكيميائية العضوية وغير العضوية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 26.4 مليار دولار أمريكي عام 2014، مقابل 3 مليار دولار أمريكي عام 1995، جدول رقم (4).

جدول رقم (4)
الصادرات السلعية النفطية وغير النفطية الإجمالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2014		2005		1995		
(%)	مليون دولار أمريكي	(%)	مليون دولار أمريكي	(%)	مليون دولار أمريكي	
	1,017,692		**395,785**		**103,314**	**اجمالي الصادرات السلعية**
73.7	750,502	78.5	310,715	77.8	80,422	**صادرات النفط والغاز**
62.7	638,161	72.7	287,747	72.2	74,588	النفط والمنتجات النفطية والمواد ذات الصلة
11.0	112,120	5.8	22,949	5.6	5,829	الغاز الطبيعي والمسال
26.3	267,190	21.5	85,070	22.2	22,893	**الصادرات الأخرى غير النفط والغاز**
3.2	32,573	2.4	9,409	1.7	1,758	البلاستيك بأشكالها الأولية
2.8	28,708	2.7	10,501	2.9	2,967	البوليمرات والمواد الكيميائية العضوية وغير العضوية
2.5	25,716	1.8	7,036	0.5	527	المصنوعات المعدنية
2.1	20,992	0.9	3,564	0.3	298	الذهب، غير النقدي (الخامات والمركزات)
2.0	20,671	1.3	5,148	0.0	49	اللؤلؤ والأحجار الكريمة
1.5	14,942	1.4	5,633	2.7	2,748	المعادن غير الحديدية
1.1	11,535	0.8	3,276	1.2	1,193	مركبات الطرق
1.0	10,355	0.6	2,311	0.9	894	الحديد والفولاذ
0.3	2,806	0.2	741	0.3	339	الأسمدة الخام الأخرى (من قسم 56)، والمعادن الخام الأخرى
0.2	1,846	0.2	844	0.4	400	المشروبات والتبغ
0.1	958	0.0	181	0.1	129	اللحوم ومنتجاتها
0.0	480	0.1	442	0.1	79	الحيوانات الحية الأخرى

المصدر : محسوبة من قاعدة البيانات الإحصائية - UNCTAD

في هذا الإطار، تشير الإحصاءات إلى أن صادرات البوليمرات "Polymers " [18] بجميع أنواعه تُمثل حوالي 3 في المائة من إجمالي صادرات المواد الكيميائيـــة لمجموعة دول الخليج العربية، حيث بلغت حوالي 23 مليار دولار أمريكي عام 2014 مقابل 2.8 مليار دولار أمريكي عام 1995. جدير بالذكر، أن مادة البوليمر تُستخدم كمادة وسيطه في بعض الصناعات البتروكيماوية التي تعتبر من أهم الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون

[17] البوليمر "polymer" هو مركب ذو وزن جزيئي مرتفع مكون من وحدات جزئية مكررة. قد تكون هذه المواد عضوية أو غير عضوية أو عضوية معدنية، وقد تكون طبيعية أو اصطناعية ، يلعب البوليمرات دورًا أساسيًا وكلّيًا في استخدامات الحياة اليومية ذلك بسبب خواصها الفريدة، فهي مواد أساسية في العديد من القطاعات الصناعية.

[18] جمال الرفاعي وفارس السويلم، (2011)، "البوليمرات"، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، معهد بحوث البتروكيماويات.

لدول الخليج العربية، حيث تمثل نسبتها 35 في المائة من إجمالي الصناعات التحويلية[19]. ارتفعت واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من البوليمر بنحو 10.8 في المائة خلال الفترة 1995-2014 لتصل إلى حوالي 5.2 مليار دولار أمريكي عام 2014. في هذا السياق، تبين وجود علاقة قوية بين البوليمرات والصناعات التحويلية، مما يعني أن ارتفاع الواردات من البوليمرات تؤدي إلى زيادة انتاج الصناعات التحويلية "البتروكيميائية"[20] ، شكل رقم (7).

شكل رقم (7)
قيمة الصناعات التحويلية في العالم وصادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من البوليمرات

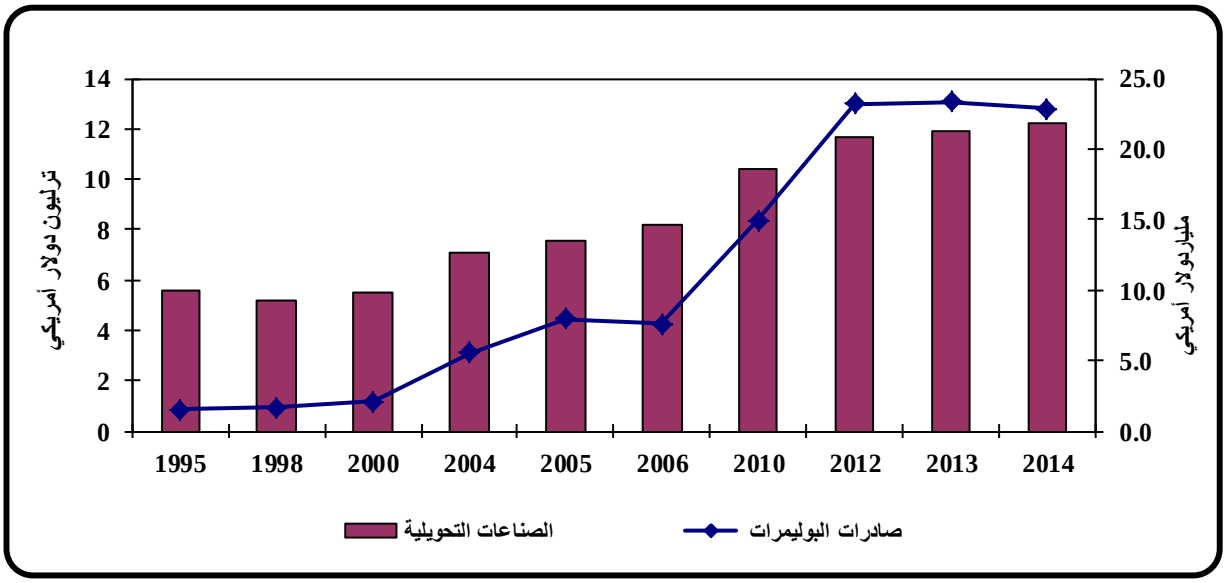

المصدر: محسوبة ومجمعة من قاعدة بيانات الاونكتاد

3. التجارة البينية غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ارتفعت الصادرات البينية غير النفطية[21] بين دول مجلس التعاون من 5.8 مليار دولار أمريكي عام 1995 إلى 48.6 مليار دولار أمريكي عام 2014، أي بنحو 11.8 في المائة خلال الفترة 1995-2014، إلا أن حصة هذه الصادرات إلى مُجمل التجارة البينية انخفضت من حوالي 25.5 في المائة عام 1995 إلى حوالي 18.2 في المائة

[19] قطاع الكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية2013، الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات.
[20] بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين الصناعات التحويلية وصادرات البوليمرات حوالي 0.97 ، وهذا يشير على قوة العلاقة بين الصناعات التحويلية ومادة البوليمر بجميع اشكاله.
[21] السلع حسب التصنيف SITC من 0-9 وبدون الوقود المعدني "الفصل الثالث" .

عام 2014. جدير بالذكر، أن نسبة إجمالي الواردات البينية غير النفطية تقدر بحوالي 78.9 في المائة من إجمالي الواردات البينية عام 2014، مقابل حوالي 79.0 في المائة عام 1995.

تُعتبر صادرات مصنوعات المنتجات السلعية أهم مكونات التبادل التجاري بين دول الخليج العربية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من 2 مليار دولار أمريكي عام 1995 إلى حوالي 15.7 مليار دولار أمريكي عام 2014 وبلغت حصة المنتجات السلعية 35 في المائة من اجمالي الصادرات البينية غير النفطية عام 1995، وانخفضت إلى حوالي 32.4 في المائة عام 2014.

استحوذت معدات النقل والمنتجات الغذائية على المركزين الثاني والثالث بقيم بلغت حوالي 8.9 و 6.9 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 18.3 و 14.2 في المائة من إجمالي الصادرات البينية عام 2014 على التوالي، مقابل حوالي 936 و 967 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 16.1 و 16.6 في المائة من اجمالي الصادرات عام 1995. أما المنتجات الكيميائية، فقد حلت بالمركز الرابع بنسبة بلغت 14.1 في المائة أي ما يعادل 6.87 مليار دولار أمريكي عام 2014 مقابل حوالي 778 مليون دولار أمريكي بنسبة بلغت 13.4 في المائة عام 1995، جدول رقم (5).

جدول رقم (5)
قيمة ونسبة الصادرات البينية غير النفطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية					الحصة من إجمالي الصادرات البينية غير نفطية (%)				
	1995	2000	2005	2010	2014	1995	2000	2005	2010	2014
المنتجات الغذائية (0 و4 و22 و27 و28)	967	1,272	1,835	4,850	6,914	19.2	16.1	11.7	14.9	14.2
المشروبات والتبغ (1)	289	573	208	456	565	5.7	7.2	1.3	1.4	1.2
المواد الخام الزراعية (2 بدون 22 و27 و 28)	29	32	67	122	164	0.6	0.4	0.4	0.4	0.3
المنتجات الكيميائية (5)	778	965	2,079	4,371	6,870	15.4	12.2	13.3	13.4	14.1
معدات النقل (7)	936	1,199	3,135	5,051	8,882	18.6	15.1	20.0	15.5	18.3
المصنوعات (6 و 8)	2,042	2,707	4,603	9,449	15,741	40.5	34.2	29.3	29.0	32.4
السلع غير المصنفة في مكان آخر (9)	0	1,170	3,765	8,337	9,463	0.0	14.8	24.0	25.5	19.5
اجمالي المنتجات غير النفطية	5,041	7,917	15,692	32,636	48,599	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : محسوبة من قاعدة بيانات UNCTAD

أما على مستوى المنتجات السلعية، يعتبر الحديد والصلب والقضبان وزوايا الأشكال أحد أهم واردات المنتجات السلعية البينية غير النفطية بين دول الخليج العربية، حيث بلغ إجمالي الواردات من هذه السلع حوالي 1.8 مليار

دولار أمريكي بنسبة 4.1 في المائة[22] من إجمالي الواردات عام 2014، مقابل 314 مليون دولار أمريكي وبنفس النسبة في عام 1995. في حين استحوذت واردات المجوهرات والمواد الثمينة غير المصنفة على المركز الثاني وبنسبة بلغت حوالي 3.5 في المائة أي ما يعادل حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي عام 2014 مقابل حوالي 73 مليون دولار أمريكي عام 1995.

حل الذهب غير النقدي (باستثناء الذهب الخام) في المركز الثالث بنسبة بلغت 3.5 في المائة أي ما يعادل حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي عام 2014، مقابل 133 مليون دولار أمريكي عام 1995. بينما بلغت واردات معدات توزيع الكهرباء حوالي 1.45 مليار دولار أمريكي، وحلت في المركز الرابع بنسبة بلغت 3.3 في المائة عام 2014، مقابل 122 مليون دولار أمريكي عام 1995، جدول رقم (6).

جدول رقم (6)

قيمة ونسبة أهم الواردات البينية غير النفطية لمجمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المنتجات	1995		2005		2014	
	مليون دولار أمريكي	(%) من الاجمالي البيني غير النفطي	مليون دولار أمريكي	(%) من الاجمالي البيني غير النفطي	مليون دولار أمريكي	(%) من الاجمالي البيني غير النفطي
[676] الحديد والصلب القضبان والعيدان وزوايا والأشكال والأقسام	317	4.1	478	3.7	1,816	4.1
[897] مجوهرات ومواد خواص المواد الثمينة غير مصنفة في مكان آخر	73	3.5	339	2.6	1,531	3.5
[971] ذهب، غير النقدية (باستثناء الذهب الخام والمركز)	133	3.5	503	3.9	1,519	3.5
[773] معدات توزيع الكهرباء غير مصنفة في مكان آخر	122	3.3	310	2.4	1,450	3.3
[684] الألومنيوم	270	3.3	588	4.5	1,445	3.3
[281] خام الحديد والمركزات	29	3.1	144	1.1	1,377	3.1
[022] الحليب والقشدة ومنتجات الألبان (باستثناء الزبدة والجبن)	113	3.1	275	2.1	1,344	3.1
[571] بوليمرات الإيثلين، بأشكالها الأولية	124	2.5	357	2.8	1,116	2.5
[661] الجير والأسمنت، فابريكا. (باستثناء الزجاج والطين)	172	2.5	288	2.2	1,090	2.5
[691] هياكل وقطع الغيار، غير محدد في مكان آخر، من الحديد والصلب والألومنيوم	152	2.4	291	2.2	1,033	2.4
[671] الجنازير الحديدية وشبيجل الحديد، الحديد الاسفنجي، مسحوق وحبيبات	15	2.0	25	0.2	898	2.0
[273] الحجر والرمل والحصى	37	2.0	226	1.7	870	2.0
[679] أنابيب ومواسير والمجوفة التشكيلات الجانبية، والتجهيزات، والحديد والصلب	58	2.0	328	2.5	859	2.0
[682] النحاس	38	1.8	24	0.2	799	1.8
[642] ورق والورق المقوى، وقطع لتشكيل أو حجم، المواد	176	1.8	287	2.2	780	1.8
[723] الهندسة المدنية ومصنع ومعدات المقاولين	84	1.6	268	2.1	631	1.4
مجموع الواردات البينية باستثناء الوقود المعدني	**5,099**		**12,992**		**43,902**	
مجموع الواردات البينية بالوقود المعدني	**6,425**		**16,741**		**55,637**	
نسبة الواردات غير نفطية إلى اجمالي الواردات البينية	**79.4**		**77.6**		**78.9**	

المصدر : محسوبة من قاعدة بيانات UNCTAD

أما على مستوى الصادرات من المنتجات السلعية عالية المهارة والتكنولوجية، تشير الإحصاءات إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بذلت جهداً كبيراً في زيادة صادراتها من تلك السلع المصنعة عالية المهارة والتكنولوجية إلى الأسواق العالمية من 8.4 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 8.2 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية، وتمثل التجارة البينية منها 12 في المائة أي ما يعادل حوالي 1 مليار دولار أمريكي عام

[22] من اجمالي الواردات بدون الوقود المعدني.

1995، إلى 97.2 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 9.6 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية، وتمثل التجارة البينية منها حوالي 11.2 في المائة، ما يعادل 10.9 مليار دولار أمريكي من إجمالي صادرات المنتجات السلعية عالية المهارة والتكنولوجية في عام 2014، جدول رقم (7).

جدول رقم (7)
الصادرات الإجمالية والبينية للسلع المصنعة عالية المهارة والتكنولوجيا المكثفة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014-1995

(مليون دولار أمريكي)

	1995		2010		2014		نسبة التغير 95-2014 (%)	
	الاجمالية	البينية	الاجمالية	البينية	الاجمالية	البينية	الاجمالية	البينية
البحرين	589	73	1,138	441	2,494	1,084	7.9	15.3
الكويت	568	46	4,761	369	7,745	774	14.7	16.1
عُمان	105	48	3,192	396	4,269	872	21.5	16.5
قطر	363	53	3,478	454	5,502	543	15.4	13.1
السعودية	5,199	454	30,750	2,302	43,615	2,882	11.8	10.2
الإمارات	1,604	338	17,685	2,607	33,569	4,760	17.4	14.9
إجمالي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	8,429	1,011	61,004	6,568	97,193	10,915	13.7	13.3
(%) من إجمالي الصادرات السلعية [1]	8.2	12.0	9.4	10.8	9.6	11.2	-	-

[1] تمثل نسبة التجارة البينية من اجمالي تجارة السلعة المصنعة عالية المهارة.

المصدر: قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD".

بلغت نسبة الصادرات من السلع المصنعة مُنخفضة المهارة والتكنولوجية[23] في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 1 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية خلال الفترة 1995-2014، وبلغت نسبة التجارة البينية منها حوالي 40.5 في المائة من إجمالي السلع المصنعة مُنخفضة المهارة والتكنولوجية، (ما يعادل حوالي 7.8 مليار دولار أمريكي) عام 2014، مقابل حوالي 49.5 في المائة، (ما يعادل 879 مليون دولار أمريكي) عام 1995، جدول رقم (8).

[23] تصنف السلع المصنعة حسب المهارة والتكنولوجيا لدى برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

جدول رقم (8)
الصادرات الإجمالية والبينية للسلع المصنعة منخفضة المهارة والتكنولوجيا بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2014-1995

(مليون دولار أمريكي)

	1995		2010		2014		نسبة التغير 95-2014 (%)	
	الاجمالية	البينية	الاجمالية	البينية	الاجمالية	البينية	الاجمالية	البينية
البحرين	310	66	1,062	690	1,632	1,217	9.1	16.5
الكويت	78	47	212	133	492	317	10.2	10.6
عُمان	25	22	426	224	1,426	1,075	23.8	22.7
قطر	150	147	645	549	779	709	9.0	8.6
السعودية	685	358	2,365	1,224	2,751	1,190	7.6	6.5
الإمارات	525	238	7,731	1,551	12,099	3,258	18.0	14.8
إجمالي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	1,773	879	12,440	4,370	19,178	7,767	13.4	12.2
(%) من إجمالي الصادرات السلعية [1]	1.7	49.5	1.9	35.1	1.9	40.5	-	-

[1] تمثل نسبة التجارة البينية من اجمالي تجارة السلعة المصنعة منخفضة المهارة.

المصدر: قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD".

4. مؤشر تكامل التجارة الخارجية[24]

يقيس مؤشر تكامل التجارة الخارجية درجة التشابه بين هيكل صادرات دولة مع هيكل واردات دولة أخرى. يدل ارتفاع المؤشر على درجة تشابه هيكل التجارة الخارجية بين دولتين. بالتالي فإن المؤشر يلعب دوراً هاماً في تخطيط التوجيهات التجارية للدول ويساهم في بلورة الاتفاقيات التجارية بينها أو بين التكتلات الإقليمية، بحيث لا تضطر دولة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الإقليمية الاعتماد على دولة من خارج دول التكتل الإقليمي لاستيراد احتياجاتها من المنتجات السلعية. بالتالي يبين المؤشر إذا ما كانت الدول تتبادل مع بعضها البعض المنتجات التي لديها منها ميزة نسبية، ويُعرف المؤشر كما يلي:

$$TCI = 100 \times \left[1 - \left(\frac{\sum \left| M_{ik} - X_{ij} \right|}{2} \right) \right]$$

تشير (M_{ik}) إلى حصة واردات الدولة أو السوق المستهدفة (k) من السلعة (i) و (X_{ij}) إلى حصة صادرات الدولة (j) إلى العالم من نفس السلعة. تبلغ القيمة القصوى للمؤشر 100 في المائة، وتشير إلى أعلى درجة من التكامل.

تشير البيانات الإحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ارتفاع متوسط هيكل صادرات "إمدادات" أقسام المنتجات السلعية لدول مجلس التعاون مع واردات "الطلب" في دول مجلس التعاون مُجتمعة. بالتالي يدل

[24] لا تشمل تجارة الوقود المعدني.

المؤشر على الآفاق الإيجابية للتجارة البينية في إطار التعاون الاقتصادي بينها. يُبين المؤشر أيضاً ارتفاع درجة تتطابق هيكل صادرات الإمارات والبحرين مع واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مُجتمعة، حيث بلغت نسبة التطابق حوالي 87 و 81.3 في المائة عام 2014 على التوالي مقارنة بحوالي 87.1 و 68.0 في المائة عام 1995. كما تُشير نتائج المؤشر لكل من عُمان والكويت وقطر إلى اختلاف درجة تكامُلها وبنسب أقل من درجة تكامل الإمارات والبحرين، فقد بلغت درجة تطابق صادرات الدول الثلاثة مع واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة حوالي 64.1 و 54.4 و 53.4 في المائة عام 2014 على التوالي مقابل 86.1 و 67.7 و 56.2 في المائة عام 1995. يلاحظ من نتائج المؤشر أن درجة تطابق صادرات السعودية مع واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفضت إلى 37.7 في المائة عام 2014، مقابل 51.0 في المائة عام 1995، شكل رقم (7).

شكل رقم (7)
درجة التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

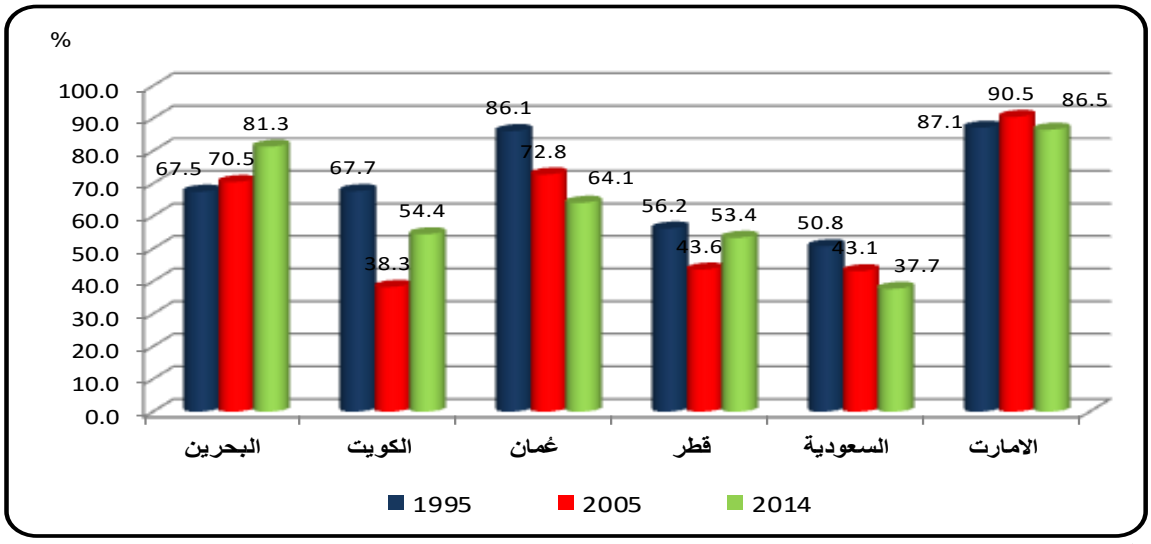

المصدر : محسوبة من قاعدة بيانات UNCTAD

5. التجارة داخل نفس الصناعة "Intra-Industry Trade"[25]

يوضح المؤشر المعروف باسم IIT حجم التجارة داخل نفس الصناعات لمنتج معين بين دولتين. تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1، حيث تشير القيمة 1 إلى إمكانية تحقيق تجارة عالية من نفس الصناعة، وأن الدولة تعتبر

25 $IIT_i = 1 - \frac{|X_i - M_i|}{X_i + M_i}$

متخصصة في صناعة وتصدير تلك المنتجات السلعية. أما القيمة 0 فتعني أن الدولة لا تتخصص في تصدير المنتج أو السلعة المشار إليها. بالتالي يُعبر المؤشر عن القدرة على الاندماج واقتحام أسواق جديدة .

تشير نتائج تطبيق مؤشر اندماج المنتجات السلعية (IIT) على مستوى جميع المنتجات السلعية البينية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ارتفاع قيمة المؤشر مما يدل على إمكانية تحقيق تجارة عالية من نفس الصناعة على مستوى المجموعات السلعية. تبين أن المنتجات الكيميائية أكثرها اندماجاً في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعتبر الإمارات أكثر الدول تجارة داخل نفس الصناعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ارتفعت قيمة المؤشر إلى 0.9 عام 2014 مقابل 0.84 عام 1995، وهذا ما يفسر تنامي اندماج صادرات الإمارات في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت حصتها البينية من المنتجات الكيميائية حوالي 34.1 في المائة من إجمالي التجارة البينية عام 2014، مقابل 35.5 في المائة عام 1995. المركز الثاني كان من نصيب مجموعة منتجات المصنوعات بشقيها، السادس والثامن، وتعتبر السعودية من أكثر الدول اندماجاً في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ارتفع مؤشرها من 0.44 عام 1995 إلى 0.93 عام 2014، وجاءت الإمارات وقطر بالمركز الثاني في مجموعة المصنوعات بقيمة بلغت 0.66 عام 2014. بينما حلت المواد الغذائية في المركز الثالث على مستوى المجموعات، وتعتبر عُمان أكثر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اندماجاً في الأسواق البينية بقيمة بلغت حولي 0.92 عام 2014، جدول رقم (9).

جدول رقم (9)
مؤشر التجارة داخل نفس الصناعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية *
1995 و 2014

	المواد الغذائية		المواد الزراعية الخام		المشروبات والتبغ		الوقود المعدني		المنتجات الكيمياوية		المصنوعات		معدات النقل	
	1995	2014	1995	2014	1995	2014	1995	2014	1995	2014	1995	2014	1995	2014
البحرين	0.90	0.69	0.97	0.90	0.60	0.31	0.00	0.18	0.49	0.66	0.85	0.35	0.85	0.32
الكويت	0.45	0.51	0.19	0.39	0.20	0.93	0.08	0.87	0.39	0.63	0.78	0.62	0.66	0.91
عُمان	0.68	0.92	0.19	0.30	0.06	0.07	0.90	0.84	0.33	0.75	0.43	0.64	0.96	0.34
قطر	0.21	0.06	0.51	0.35	0.03	0.06	0.48	0.06	0.99	0.80	0.95	0.66	0.29	0.21
السعودية	0.66	0.87	0.17	0.38	0.21	0.32	0.01	0.08	0.44	0.66	0.48	0.93	0.32	0.90
الإمارات	0.63	0.85	0.90	0.58	0.08	0.16	0.98	0.27	0.84	0.90	0.88	0.66	0.82	0.46

* قيمة المؤشر بين 0 و 1

المصدر : محسوبة من قاعدة بيانات Comtarde، الامم المتحدة دائرة الإحصاء

ثالثاً : مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تُشير القدُرة التنافسية إلى زيادة مُستويات إنتاجية الدول ووعيها بالتحديات والقيود التي تُفرض على مُنتجاتها وخدماتها من المنافسة العالمية. لذلك تسعى الدول دوماً إلى تطوير وتحسين إنتاجيتها في جميع القطاعات

الاقتصادية لمُواجهة الحواجز التي تُعرقل من قُدراتها التنافسية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التوازن في التجارة العالمية وتسويق مُنتجاتها في الأسواق المحلية والدولية وتنمية اقتصاداتها للارتقاء بمستويات معيشية تعود بالنفع على المجتمع. تشير الأدبيات إلى أن التنافسية تنقسم إلى ثلاثة انواع، هي:

- التنافسية السعرية: تشير إلى أن الدولة التي تنتج بتكلفة أرخص تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق العالمية بصورة أفضل.
- التنافسية غير السعرية: على اعتبار أن التنافسية معرفة بعدة عوامل من بينها عوامل غير سعرية وغير تقنية، بالتالي فإن البعض يشير إلى المكونات الغير السعرية في التنافسية .
- التنافسية التقنية : تشير إلى تنافسية المشروعات التجارية، من خلال النوعية المستخدمة في الصناعات كالتقنية والتكنولوجية العالية.

فيما يتعلق بالتنافسية غير السعرية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نستعرض بعض أهم مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية:

1. مؤشر تركز الصادرات "Export Concentration Index" : يهدف المؤشر إلى قياس مدى تركز الصادرات، حيث تنحصر قيمة المؤشر بين 0 و 1 ويكون التركُّز التام للصادرات السلعية عند القيمة (1)، ويدل ارتفاع المؤشر إلى مدى اعتماد الدولة المُصدِّرة في تجارتها على عدد قليل من المنتجات السلعية التي تمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها، ويُعرف المؤشر كما يلي :

$$H_i = \sqrt{\sum \left(\frac{x_{ij}}{X_j} \right)^2}$$

تشير (x_{ij}) إلى صادرات الدولة (j) من السلعة (i) وتمثل (X_j) الصادرات الكلية للدولة (j). تم قياس مؤشر تركّز الصادرات لكل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقارنتها مع مجموعتين من الدول: الأولى هي مجموعة الدول المُتقدمة والثانية مجموعة دول الاتحاد الأوروبي. تبين أن متوسط قيمة المؤشر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة بلغ حوالى 0.8 خلال الفترة، حيث يشير إلى تركز عالٍ في التجارة الخارجية بسبب استحواذ الوقود المعدني على نسبة تفوق 70 في المائة من الصادرات، وكذلك استحواذ خمس مُنتجات سلعية على أكثر من 92 في المائة من إجمالي صادرات 97 سلعة[26] خلال الفترة. مما يعني انخفاض درجة تنوع الصادرات السلعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالمقابل بلغ مؤشر التركز بالدول المُتقدمة ودول الاتحاد الأوروبي حوالي 0.06 و 0.07 عام 2014 على التوالي، شكـــل رقم (8).

[26] حسب التصنيف السلعي المنسق لعام 2002

(8) ‹ ♣

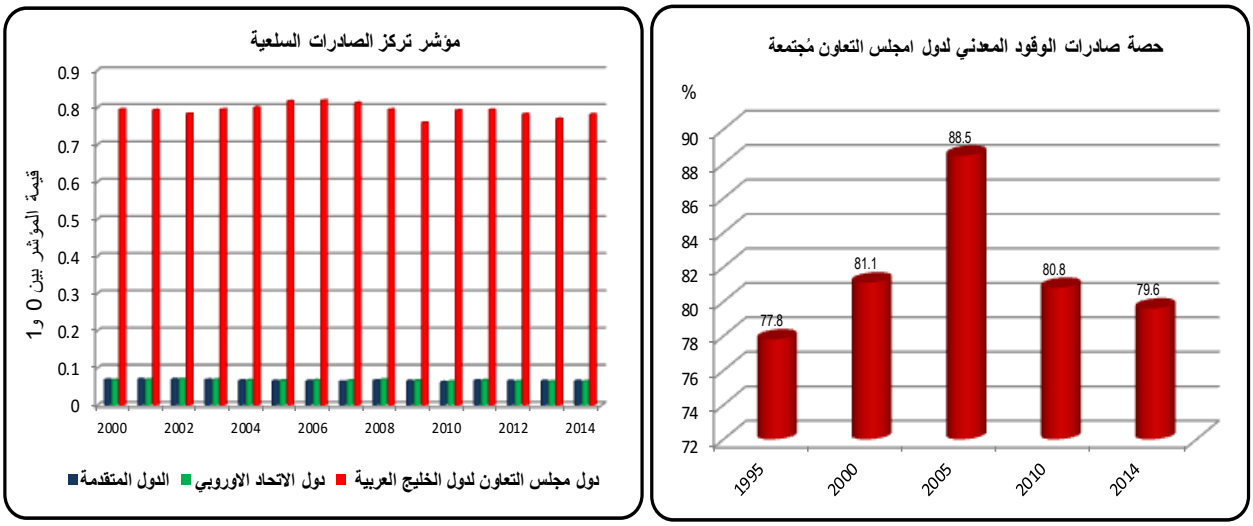

المصدر: محسوبةمن قاعدة بيانات Trademap، www.trademap.org

2. حصة الصادرات السلعية "Market Share"

يقيس المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج، ويعرف مؤشر حصة السوق كما يلي:

$$MS = \frac{x_{ij}}{M_i}$$

حيث تشير x_{ij} إلى صادرات الدول (j) من السلعة (i) ، أما M_i فتشير إلى واردات السوق المستهدف من السلعة (i). تم قياس المؤشر على الصادرات النفطية "النفط والغاز" والصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العالم. تبين النتائج تغير حصة الصادرات النفطية خلال الفترة 1995-2014 في الأسواق العالمية، نتيجة تقلب أسعار النفط، حيث ارتفعت حصة صادرات الوقود المعدني من 21.5 في المائة من إجمالي واردات العالم عام 1995، إلى 25 في المائة عام 2014. استحوذت السعودية على المركز الأول في صادرات النفط بحصة بلغت حوالي 9.8 في المائة من إجمالي صادرات الوقود المعدني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2014، مقابل 10.7 في المائة عام 1995.

حلت الإمارات في المركز الثاني بحصة بلغت 6.6 في المائة عام 2014 مقابل 5.1 في المائة عام 1995، أما الكويت فحلت في المركز الثالث بحصة بلغت 3 في المائة عام 1995 لتنخفض إلى 2.9 في المائة في عام 2014. أما بالنسبة لصادرات الغاز إلى الأسواق العالمية فقد بلغت حوالي 2.6 في المائة عام 2014[27] ، مقابل 0.4 في المائة عام 1995، واستحوذت قطر على المركز الأول بحصة بلغت حوالي 2.1 في المائة من اجمالي واردات العالم من الغاز، وحلت الإمارات بالمركز الثاني بنسبة بلغت 0.3 في المائة عام 2014. فيما يتعلق بحصة الصادرات غير النفطية "بدون صادرات البوليمرات والمنتجات الكيميائية" إلى الأسواق العالمية، فقد لوحظ تدني حصة صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الأسواق العالمية، حيث بلغت حوالي 1.6 في المائة من إجمالي واردات العالم عام 2014 مقابل 0.4 في المائة عام 1995، شكـل رقـم (9).

شكل رقم (9)
حصة الصادرات النفطية وغير النفطية لدول الخليج العربية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتجات السلعية 2014-1995

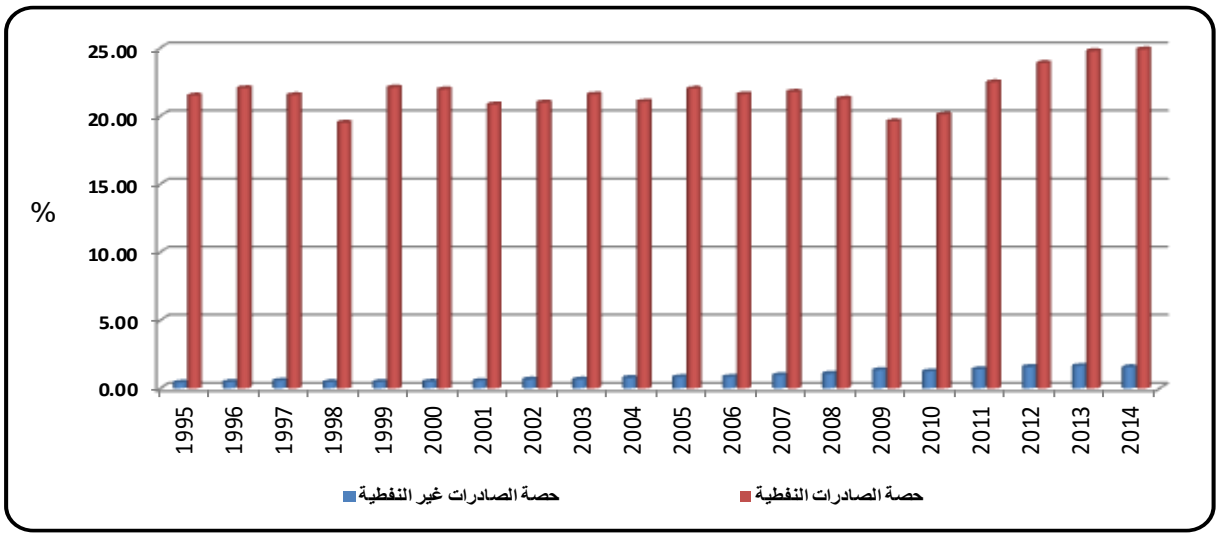

المصدر: محسوبة ومجمعة من قاعدة بيانات الاونكتاد

3.مؤشر ميل الصادرات "Export Propensity Index"

تنحصر قيمة مؤشر ميل الصادرات بين 0 في المائة، وتدل على عدم وجود تجارة دولية إطلاقاً وأن الإنتاج موجه كلياً للطلب المحلي، و100 في المائة، ويعني أن كامل الانتاج المحلي موجه للأسواق العالمية. يعرف المؤشر كما يلي :

$$\frac{\sum X_{ij}}{\sum GDP_j} \times 100$$

[27] من 25.0 في المائة إجمالي صادرات دول الخليج من النفط والغاز.

تشير X_{ij} إلى إجمالي صادرات الدولة (j) من المنتجات السلعية (i) وGDP الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة. تبين البيانات الإحصائية أن مؤشر ميل الصادرات النفطية[28] بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نما بنحو 2.1 في المائة خلال الفترة الزمنية 1995-2014، وأنعكس ذلك على الصادرات النفطية، حيث ارتفعت قيمة مؤشر ميل الصادرات من 30.5 في المائة[29] عام 1995 إلى حوالي 45.3 في المائة عام 2014، مما يدل على أن 45 في المائة من منتجات الوقود المعدني موجه للأسواق الخارجية وتقريباً 55 في المائة من الإنتاج موجه للطلب المحلي. بالتالي، واستناداً للمعطيات فإن المؤشر يشير إلى امكانية حدوث تأثير سلبي على الاقتصاد في حالة انخفاض أسعار منتجات الوقود المعدني في الأسواق العالمية، شكل رقم (10).

شكل رقم (10)
معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بدول الخليج العربية وصادرات الوقود المعدني
2014-1996

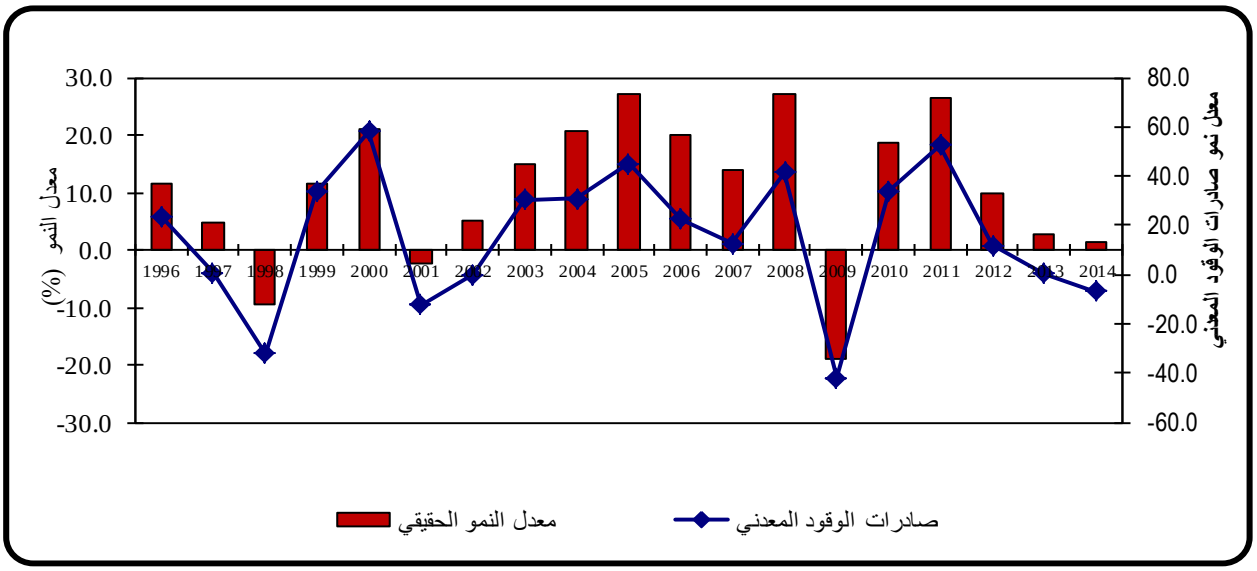

المصدر: محسوبة ومجمعة من قاعدة بيانات الاونكتاد

تبين من شكل رقم (10) أن معدل النمو يتراجع مع تراجع الصادرات النفطية نتيجة تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية[30] ، وبالتالي فانه ينعكس مباشرة على الاقتصاد الوطني بعكس الصادرات الغير نفطية التي تمثل من 20 إلى 26 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية.

بالمقابل، نما مؤشر ميل الصادرات غير النفطية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 3.3 في المائة خلال نفس الفترة الزمنية، فارتفعت قيمة المؤشر من 7.8 في المائة عام 1995 إلى حوالي 16.1 في المائة[31]

[28] Mineral fuels, lubricants and related materials (SITC revision 3 commodities 3) .
[29] تشير إلى نسبة الصادرات من السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج.
[30] بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.97 ، وهذا يشير إلى وجود علاقة قوية وطردية بين أسعار النفط الإيرادات النفطية .
[31] بعد استبعاد السلع غير مصنفة في مكان آخر "القسم التاسع" من التصنيف SITC.

عام 2014 ، وهذا يدل على انخفاض الصادرات غير النفطية إلى الأسواق العالمية، وأن حوالي 83.9 في المائة من منتجات السلع غير النفطية موجه للطلب المحلي، وبالتالي فإن درجة تأثرها بالصدمات الخارجية عند انخفاض أسعار السلع غير النفطية قد يكون أقل على الاقتصاد من المنتجات النفطية، نتيجة اعتماد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الصادرات النفطية، جدول رقم (10).

جدول رقم (10)

مؤشر ميل الصادرات السلعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الاقاليم

	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية		الأسواق الناشئة		دول الاتحاد الأوروبي	
	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية
1995	30.5	8.7	3.3	20.4	0.6	21.9
1996	33.8	8.7	3.8	19.8	0.7	22.1
1997	32.5	10.6	3.6	20.4	0.8	23.7
1998	24.4	9.4	2.8	21.5	0.6	24.0
1999	29.2	8.8	3.5	22.6	0.7	23.8
2000	38.1	8.4	5.0	24.3	1.1	26.2
2001	34.2	9.3	4.5	23.4	1.0	26.3
2002	32.6	10.9	4.5	24.8	0.9	25.8
2003	37.0	11.1	5.1	26.3	1.0	25.1
2004	40.0	13.2	5.9	28.2	1.1	26.1
2005	45.6	12.5	7.0	27.6	1.5	26.9
2006	46.6	11.8	7.4	27.9	1.7	28.5
2007	46.0	13.7	6.9	27.4	1.6	28.8
2008	51.2	13.2	8.2	26.4	2.1	29.3
2009	36.6	16.2	5.4	23.3	1.4	25.6
2010	41.4	15.4	6.1	24.4	1.9	28.7
2011	49.9	16.0	7.5	24.9	2.4	30.8
2012	50.8	16.4	7.5	24.3	2.7	31.0
2013	49.1	16.8	7.0	24.0	2.7	31.3
2014	45.3	16.1	6.3	23.8	2.3	30.9

المصدر : محسوبة من قبل معد الورقة للبيانات من قاعدة بيانات UNCTAD

أما بالنسبة لدول الأسواق الناشئة والاتحاد الأوروبي فيلاحظ انخفاض مؤشر ميل الصادرات النفطية، بالتالي فإن درجة تأثر الاقتصاد الوطني لهذه الدول خاصة عند انخفاض الأسعار بالأسواق العالمية قد يكون انعكاساته أقل، بالمقابل يزداد مؤشر ميل الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة تنوع الصادرات السلعية في دول الأسواق الناشئة والاتحاد الأوروبي.

تشير البيانات الإحصائية للصادرات السلعية خلال الفترة 1995-2014[32] إلى أن حصة الصادرات السلعية للناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفعت من 41.4 في المائة عام 1995 إلى حوالي 71.3 في المائة في عام 2008، لتنخفض إلى حوالي 58.4 في المائة عام 2009، بسبب تأثرها بالأزمة المالية العالمية نهاية عام 2008. كما تمت الإشارة سابقاً إلى أن مؤشر ميل الصادرات النفطية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرتفعة.

بالنسبة للأهمية النسبية لحصة الصادرات السلعية للناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت إلى حوالي 35 في المائة عام 2008 مقارنة بحوالي 24 في المائة عام 1995. كما انخفضت النسبة إلى 27 في المائة عام 2009، متأثرة

[32] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Database.

أيضاً بالأزمة المالية العالمية. منذ عام 2010 ارتفعت مجدداً حصة الصادرات السلعية للناتج المحلي الاجمالي تدريجياً لتصل إلى حوالي 31 في المائة عام 2012. ثم انخفضت النسبة مجدداً إلى حوالي 28 في المائة عام 2014، بسبب هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية والظروف الاقتصادية غير المواتية التي مرت بها بعض بلدان جنوب شرق آسيا والصين. أما بالنسبة لاقتصادات الدول المتقدمة، فقد نمت صادراتها بمعدل أقل من الدول النامية، حيث ارتفعت حصة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي من 16 في المائة عام 2000 إلى 22 في المائة عام 2008، وتراجعت النسبة إلى حوالي 17 في المائة عام 2009، بسبب الأزمة المالية العالمية ثم عاودت الارتفاع مُجدداً إلى 21 في المائة عام 2012.

4. مؤشر نفاذ الواردات السلعية "Import Penetration"

يقيس المؤشر درجة تأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية خاصة عند ارتفاع أسعار السلع الأساسية ، ويطلق عليه مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي. كلما ارتفع المؤشر كلما غطت الواردات الطلب المحلي.

يعرف مؤشر نفاذ الواردات كما يلي:

$$IP_d = \frac{\sum M_{sd}}{GDP_d - \sum X_{ds} + \sum M_{sd}} \times 100$$

تشير (M_{sd}) إلى واردات الدولة من المنتجات السلعية و (X_{ds}) إلى صادراتها من نفس المنتجات السلعية وGDP يشير إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة (d) ، أما المقام في المعادلة اعلاه، فيشير إلى الطلب المحلي وهذا يعني أن الواردات من المنتجات السلعية مقسومة على الطلب المحلي. تبين من النتائج ارتفاع قيمة مؤشر نفاذ الواردات من المنتجات السلعية غير النفطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة مع دول الأسواق الناشئة والاتحاد الأوروبي. هذا يعني أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تلجأ إلى الاستيراد من الأسواق الخارجية لتعويض الطلب المحلي. بلغت أعلى قيمة للمؤشر عام 2008، حيث تم تعويض حوالي 47.3 في المائة من الطلب المحلي[33] من المنتجات غير النفطية من الأسواق الخارجية، مقارنة بحوالي 30.7 في المائة عام 1995. بالمقابل بلغت نسبة تغطية الطلب المحلي بالواردات من دول الأسواق الناشئة والاتحاد الأوروبي حوالي 27.8 و 24.8 في المائة في عام 1995 على التوالي، وانخفضت النسبة إلى حوالي 23.9 و22.7 في عام 2009 على التوالي بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع بعض أسعار السلع في الأسواق العالمية، شكل رقم (11).

[33] يشمل السلع غير مصنفة في مكان آخر "القسم التاسع" من التصنيف SITC.

شكل رقم (11)
مؤشر نفاذ الواردات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الاقاليم الأخرى

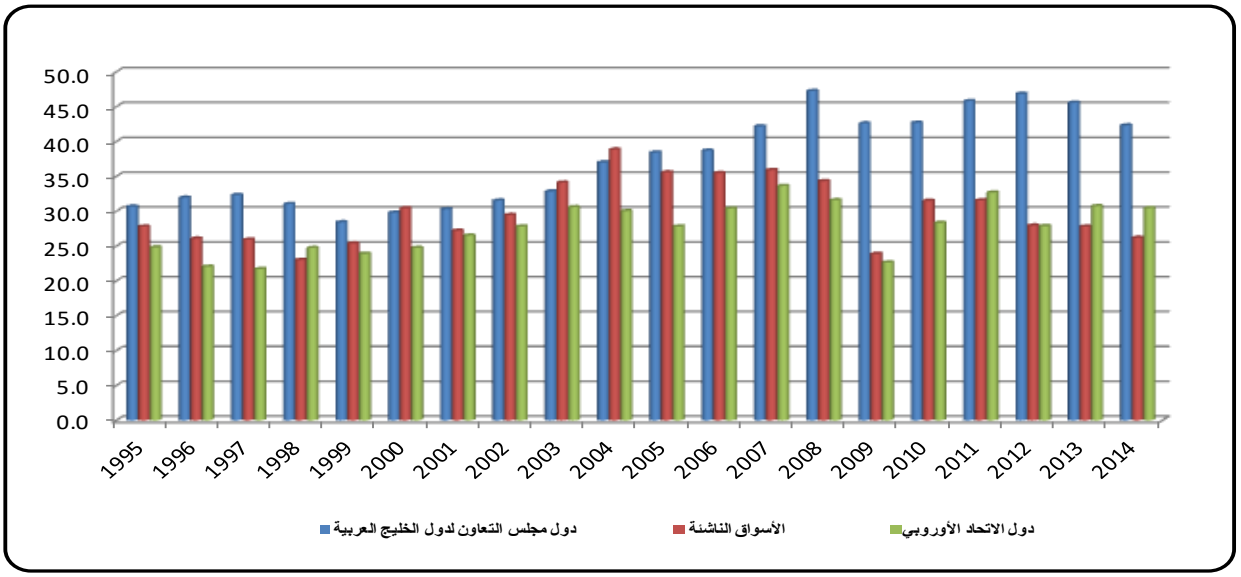

المصدر : محسوبة من قبل معد الورقة، للبيانات من قاعدة بيانات UNCTAD

5.مؤشر الميّزة النسبية الظاهرة "Revealed Comparative Advantage"

تكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر (RCA) أكبر من (1). وعموماً فإن الدول ذات التنافسية العالية تمتاز بارتفاع عدد السلع ذات الميزة النسبية، في حين أن العلاقة بين مؤشر تركز الصادرات والميزة النسبية السلعية هي علاقة عكسية. فالدول التي لديها تركز في الصادرات تنخفض فيها المنتجات السلعية ذات الميزة النسبية الظاهرة، ويعرف المؤشر كما يلي :

$$RCA_{ij} = \frac{x_{ij} / X_i}{x_{wj} / X_w}$$

تشير x_{ij} إلى الصادرات من السلعة (i) للدول (j) وتشير X_i إلى الصادرات الكلية بينما تشير (w) للسوق المستهدفة. تبين النتائج أن السلع ذات الميزة النسبية، ارتفعت في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت ستة سلع[34] عام 2014 مقابل خمسة سلع عام 2000، جدول رقم (11).

[34] حسب التصنيف المنسق لعام 2012 ولعدد 97 سلعة.

جدول رقم (11)
عدد السلع ذات الميزة النسبية الظاهرة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2014-2000

السنوات	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الامارات	متوسط دول الخليج العربية
2000	6	3	8	3	3	5	5
2001	7	3	8	2	3	5	5
2002	6	3	9	4	3	5	5
2003	6	3	4	2	4	6	4
2004	6	2	7	4	3	6	5
2005	5	2	6	2	3	6	4
2006	4	2	5	3	2	6	4
2007	5	2	6	3	2	6	4
2008	7	2	7	3	3	6	5
2009	8	3	9	2	3	6	5
2010	6	2	10	2	4	6	5
2011	5	2	7	3	4	10	5
2012	7	1	8	5	4	8	6
2013	10	1	8	4	3	5	5
2014	9	1	10	5	4	7	6

المصدر : محسوبة من قبل معد الورقة، من قاعدة بيانات Trademap الخاص بـ WTO/UNCTAD

أما بالنسبة للسلعة ذات الميزة النسبية الظاهرة، فتشير النتائج إلى أن منتجات الوقود المعدني ومنتجات البوليمرات تعتبر من المنتجات ذات الميزة النسبية الظاهرة، حيث تبين أن مؤشر (RCA) لتلك المنتجات يفوق 1 مما يدل على أهميتها بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالمقابل انخفض مؤشر (RCA) للمنتجات غير النفطية تحت المُستوى 1 وكذلك بالنسبة للمنتجات الكيميائية، جدول رقم (12).

جدول رقم (12)
الميزة النسبية الظاهرة لبعض المنتجات السلعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	المنتجات الكيميائية	منتجات البوليمرات	الوقود المعدني	المنتجات غير النفطية
1995	0.73	1.38	10.93	0.18
1996	0.62	1.21	9.53	0.18
1997	0.74	1.52	9.32	0.22
1998	0.71	1.34	12.04	0.25
1999	0.55	1.08	10.54	0.21
2000	0.52	0.96	7.98	0.17
2001	0.58	1.07	8.15	0.20
2002	0.60	1.07	8.04	0.23
2003	0.55	1.01	7.72	0.22
2004	0.61	1.14	6.83	0.23
2005	0.56	1.13	5.75	0.20
2006	0.50	0.94	5.52	0.20
2007	0.58	1.05	5.41	0.22
2008	0.48	0.84	4.53	0.21
2009	0.58	1.18	4.90	0.32
2010	0.67	1.29	4.76	0.27
2011	0.65	1.22	4.28	0.24
2012	0.68	1.32	4.08	0.24
2013	0.67	1.30	4.17	0.26
2014	0.69	1.35	4.46	0.26

المصدر : محسوبة من قاعدة بيانات UNCTAD

رابعاً: تقدير أثر مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي

يرتكز موضوع الورقة البحثية على التنافسية غير السعرية وتأثيرها على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك نظراً لطبيعة صادرات دول مجلس التعاون التي يشكل النفط ومشتقاته غالبيتها، إلى جانب أن دول مجلس التعاون باستثناء دولة الكويت تعتمد على أنظمة سعر صرف ثابتة مقابل الدولار الأمريكي لفترة طويلة من الزمن، الأمر الذي يبطئ من استجابة الأسعار النسبية لأي سياسة سعرية. على ضوء ما تقدم من مُعطيات حول التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونتائج بعض مؤشرات التنافسية غير السعرية، نستعمل نموذج اقتصاد قياسي للسلاسل الزمنية المقطعية بدول مجلس التعاون لقياس أثر مؤشرات التنافسية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية 1995-2014. بداية تم احتساب مؤشرات تنافسية التجارة الخارجية باستخدام برنامج Excel وإدراجها في البرنامج الإحصائي STATA، مع البيانات التالية[35]:

- **حصة الصادرات النفطية "**SO**"**: يشير المؤشر إلى حصة صادرات الدولة من "النفط والغاز" في الأسواق العالمية، ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على أن الدولة لديها القدرة على تسويق سلعها في الأسواق العالمية.
- **مؤشر نفاذ الواردات بدون البوليمرات "**IP**"**: يستخدم مؤشر نفاذ الواردات في قياس الدرجة التي يكون فيها الطلب المحلي مكتفياً ذاتياً، ويقيس نسبة الاستيراد من الخارج لتغطية الطلب المحلي.
- **مؤشر الانفتاح التجاري"**OPENESS**":** يقيس نسبة التجارة الخارجية من السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويسمى بمؤشر الانكشاف.
- **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للسلع الكيميائية والبوليمرات "**RCA**":** يقيس الأهمية النسبية للسلع الكيميائية (الفصل الخامس من تصنيف SITC).
- **واردات البوليمرات "**POLY**":** تشير إلى الواردات من مادة البوليمر بجميع اشكالها، وذلك لأهميتها كمواد وسيطه في الصناعات التحويلية البتروكيماوية.

1. مصادر السلاسل الزمنية المقطعية المُدرجة في النموذج

تنوعت مصادر متغيرات النموذج منها ما هو من صندوق النقد العربي"AMF" وبعضها من منظمة التجارة العالمية ومؤتمـــر الأمم المتحدة للتجـــارة والتنميـــة "UNCTAD" ، وشمل النموذج المتغيرات التالية:

[35] Mia Mikic and John Gilbert , Trade Statistics in Policymaking, a Handbook of commonly used trade Indices and Indicators , United Nation, 2009.

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي، مصدره (صندوق النقد العربي) ويعتبر المتغير التابع في النموذج، حيث سيتم تفسيره من خلال المُتغيرات التالية :

المتغيرات التفسيرية في النموذج

- مؤشر **حصة الصادرات النفطية:** نسبة مئوية تمثل قيمة صادرات الدول من الوقود المعدني إلى واردات العالم من نفس السلعة. محسوب من بيانات (الأُونكتاد).
- مؤشر **نفاذ الواردات السلعية غير النفطية ومادة البوليمرات**: نسبة مئوية للواردات إلى الطلب المحلي، محسوب من بيانات (الأونكتاد).
- **واردات البوليمرات**: متغير كمي بالدولار الأمريكي من (الأونكتاد).
- مؤشر **الانفتاح التجاري:** نسبة مئوية، مصدرها (الاونكتاد).
- مؤشر **الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الكيميائية:** قيمة رقمية أكبر من 0، محسوب من (الاونكتاد).
- **متغير وهمي [36]:** لقياس الفترات التي انخفضت فيها اسعار النفط "الصدمات".

2. منهجية تقدير النموذج

تجدر الملاحظة أن طريقة المُربعات الصغرى (Ordinary Least Square) لا تُمكّن من إجراء تقديرات غير متحيزة وغير مُتسقة على السلاسل الزمنية المقطعية بسبب الأثر الفردي الغير ملموس، الذي يتمثل في الخاصيات النوعية التي تمتاز بها كل دولة والذي يتسبب في خلق عدم تجانس السلاسل الزمنية المقطعية لمجموعة الدول. بناء على ما تقدم تم استبدال طريقة OLS بمنهجيتين: الأثر الثـابت (Fixed Effect Model) والأثر العشـوائـي [37] (Random Effect Model). يتم في نموذج الأثر الثابت، كما توضحه المعادلة رقم (1)، معاملة الأثر الفردي كجزء من القاطع (Intercept).

$$y_{it} = (\alpha_0 + u_i) + \sum_k \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it} \qquad \textbf{(1).}$$

$$\alpha_i = \alpha_0 + u_i$$

[36] Dummy Variable

[37] Badi H. Baltagi , Econometric Analysis of Panel Data Third edition , John Wiley & Sons Ltd, 2005

نفترض أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعاً طبيعياً بمتوسط صفري وتباين ثابت $\varepsilon_{it} \sim IID(0,\sigma_v^2)$

في حين يعتبر التأثير الفردي u_i في نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) جزء من الأخطاء العشوائية ولا يرتبط بالمتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج حيث أن u_i, ε_{it} مُستقلان عن X_{it} كما تشير إليه المعادلة رقم (2).

$$y_{it} = \alpha_0 + \sum_k \beta_k x_{kit} + (u_i + \varepsilon_{it}) \qquad \textbf{(2).}$$

$$\varepsilon_{it} = u_i + \varepsilon_{it}$$

تستخدم طريقة (Hausman, 1978) للمفاضلة بين المنهجيتين، حيث تشير فرضية العدم إلى أن التأثير الفردي للمجموعات غير مرتبط بالمتغيرات التفسيرية، عند قبول فرضية "العدم" فإن ذلك يعني أن منهجية الأثر العشوائي أفضل والعكس عند رفضها. كما يستلزم الأمر أيضاً إجراء اختبار تجانس السلاسل الزمنية المقطعية (Heteroskedasticity test) ، حيث تنعكس مشكلة التجانس مباشرة على معاملات النموذج.

3. تقدير وتحليل النموذج

تم صياغة النموذج على شكل معادلة خطية لقياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي. توضح المعادلة أدناه العلاقة بين المتغير موضوع البحث "الدالة اللوغاريتمية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" ومتغيرات التنافسية وهي: حصة الصادرات النفطية، مؤشر نفاذ الواردات للسلع بدون النفط والبوليمرات، الواردات من سلع البوليمرات ، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للسلع الكيمياوية، ومؤشر الانفتاح التجاري، إضافة إلى متغير وهمي :

$$\log(GDP_{it}) = \alpha_0 + \alpha_1 SO_{it} + \alpha_2 \log(IP_{it}) + \alpha_3 \log(POLY_{it}) + \alpha_4 \log(RCA_{it}) + \alpha_5 \log(OP_{it}) + \alpha_6 D_i + \varepsilon_{it}$$

قبل البدء في تقدير النموذج، تم إجراء اختبار جذر الوحدة على المتغير التابع "الناتج المحلي الإجمالي" والمتغيرات المستقلـــة للتأكد من استقرارها وذلك باختبار " Levin–Lin–Chu, 2002"[38] . تبين أن الناتج المحلي الإجمالي وواردات البوليمرات غير مستقرة من الناحية الإحصائية، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المتغيرات

[38] Hadri, K. , Testing for stationarity in heterogeneous panel data, Econometrics Journal 3: 148–161, 2000.

الأخرى، وتم تحويلها إلى دالة لوغاريتمية باستثناء متغير حصة الصادرات النفطية في الأسواق العالمية، لأنه مستقر من الناحية الإحصائية.

4.المفاضلة بين النموذجين

تم تقدير نموذجي الأثر الثابت والعشوائي باستخدام البرنامج الإحصائي "STATA" كما تم إجراء اختبار (Hausman test)، وتبين أن منهجية "Fixed Effect" يمكن الاعتماد عليها في تفسير معاملات النموذج وذلك كما تشير إحصائية "كاي سكوير" برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بمعنوية الأثر الثابت، كما هو موضح أدناه. فيما يتعلق بمشكلة عدم التجانس تم إجراء اختبار (Pesaran's Test[39]) على النموذج وتبين أنه لا يعاني من مشكلة عدم التجانس ذلك كما أشارت الإحصائية المعنية.

```
. hausman fixed random

                ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |     fixed        random       Difference          S.E.
-------------+------------------------------------------------------------
         s_o |    .1981255      .159224        .0389015        .0074739
       lpoly |    .2796296     .4127483       -.1331186        .0315347
      lip_np |   -.2814851    -.5602387        .2787536        .1048772
      lopens |    .3748931     .1471527        .2277404        .0320851
      lrca_f |    .7324749     .3729046        .3595703        .0849791
          d3 |   -.0007391     .0036919        -.004431         .011283
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =       56.45
                Prob>chi2 =      0.0000
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

5. تفسير نتائج النموذج

بناءاً على ما تقدم من المُعطيات، تم تقدير أثر مؤشرات التنافسية على الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون باستخدام منهجية الأثـــر الثابت (Fixed Effect) للسلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة الزمنية 1995-2014. يوضح الجدول أدناه أنه يُمكن اعتماد النموذج رقم (4) من بين النماذج التي تم تقديرها :

[39] Diagnostic Tests of Cross Section Independence for Nonlinear Panel Data Models, Cheng Hsiao, M. Hashem Pesaran, Andreas Pick, University of Cambridge, April 2007.

تقدير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مؤشرات التنافسية " باستخدام عدد من النماذج لمنهجية الأثر المباشر"

المتغير التابع لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة LYCO	نموذج (1)	نموذج (2)	نموذج (3)	نموذج (4)
المتغيرات التفسيرية				
مؤشر حصة الصادرات النفطية	0.259 (0.000)	0.171 (0.000)	0.185 (0.000)	0.198 (0.000)***
واردات البوليمرات	0.125 (0.000)	0.383 (0.000)	0.303 (0.000)	0.279 (0.000)***
مؤشر نفاذ الواردات السلعية "بدون البوليميرات"	- -	-0.706 (0.000)	-0.171 (0.140)	-0.281 (0.04)***
مؤشر الإنفتاح التجاري	- -	- -	0.028 (0.884)	0.374 (0.05)**
مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الكيميائية	- -	- -	- -	0.732 (0.000)***
متغير وهمي لقياس أثر انخفاض أسعار النفط	- -	- -	- -	-0.0007 (0.985)
القاطع - Intercepts	9.59 (0.000)	10.74 (0.000)	8.15 (0.000)	6.92 (0.000)***
معنوية احصائية F-Test	F(2,19) (0.000)	F(4,19) (0.000)	F(6,19) (0.000)	F(7,19) (0.000)
الارتباط بين الأخطاء العشوائية والمُتغيرات التفسيرية	0.108	-0.247	0.028	0.034
معامل التحديد Within Groupe	88%	92%	89%	89%
عدد المشاهدات	120	120	120	120
عدد المجموعات	6	6	6	6

*** معنوية عند 1% ** معنوية عند 5% * معنوية عند 10%

- **مؤشر حصة الصادرات النفطية في الأسواق العالمية "من واردات العالم":** ارتفاع حصة المنتجات السلعية لدولة ما في الأسواق العالمية تعتبر من المُميزات الهامة لها، حيث تشير إلى أن مُنتجاتها في الأسواق ذات تنافسية عالية ولديها القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق وبالتالي تلبية رغبات المُستهلكين. تبين من نتائج النموذج المُقدر أن ارتفاع مؤشر حصة الصادرات النفطية في الأسواق العالمية يُساهم إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي. أما من الناحية الإحصائية فالمتغير لديه درجة معنوية عالية.
- **مؤشر نفاذ الواردات السلعية بدون "البوليمرات" والوقود المعدني:** يعكس هذا المتغير درجة اعتماد الطلب المحلي على الأسواق الخارجية، حيث يؤثر ارتفاع المؤشر عكسياً على الاقتصاد الوطني نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية والسلع الصناعية وكذلك السلع الوسيطة والمواد الخام التي تدخل في العديد من الصناعات. تبين أن مؤشر نفاذ الواردات له تأثير عكسي على الناتج المحلي الإجمالي وله من الناحية الإحصائية درجة معنوية تقدر بنحو 4.3 في المائة.

- **قيمة واردات البوليمرات**: تُستخدم البوليمرات كمادة وسيطه في الصناعات البتروكيماوية، حيث تعتبر من الضروريات لتلك الصناعات. تبين أن المتغير يُساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة مُساهمة قطاع الصناعات التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي. أما من الناحية الإحصائية فالمتغير لديــه درجـــة معنويه عاليـــة.
- **مؤشر الانفتاح التجاري:** يشير إلى درجة انفتاح الدولة على الأسواق العالمية ويدل على مقدرة الدولة على تسويق منتجاتها في الأسواق العالمية وكذلك على استيرادها ما تحتاجه من الأسواق من السلع. تبين أن هذا المتغير له تأثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وله من الناحية الإحصائية درجة معنوية تقدر بحوالي 5.3 في المائة.

- **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للسلع الكيميائية العضوية وغير العضوية بما فيها صادرات البوليمرات**: تبين أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها ميزة نسبية في صادرات السلع الكيميائية العضوية وغير العضوية في الأسواق العالمية، ويُساهم ارتفاع مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للصادرات الكيميائية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أما من الناحية الإحصائية فالمتغير لديه درجة معنوية مرتفعة.

- **تأثير الصدمات الخارجية** : تنعكس الصدمات الخارجية مباشرة على اقتصادات الدول، حيث تبين أن الصدمات لها تأثيراً عكسياً على الناتج المحلي الإجمالي. تشير النتائج إلى أن دول مجلس التعاون لديها تركز في الصادرات السلعيـــة، نتيجة اعتمادها على الوقود المعدني "النفط والغاز"، وبالتالي فإن أي صدمة في أسعار النفط في الأسواق ينعكس مباشرة على النمو الاقتصادي. أما درجة معنوية المتغير من الناحيـــة الاحصائيـــة فهو غير معنوي.

خامساً : الاستنتاجات والتوصيات

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في قياس قدرة الدول التنافسية بالأسواق العالمية، فقد تبين من خلال هذه الورقة البحثية حول قياس أثر التنافسية الغير سعرية على الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة الزمنية 1995-2014 ما يلي :

أولاً : أثر مؤشرات تنافسية التجارة على الناتج المحلي الإجمالي

1. ارتفاع درجة تركز الصادرات في دول مجلس التعاون، نتيجة استحواذ الوقود المعدني على نسبة تفوق 70 في المائة وهي نسبة عالية من إجمالي الصادرات السلعية.
2. تدني درجة تنوع الصادرات نسبياً بدول مجلس التعاون، مما أدى إلى انخفاض عدد السلع ذات الميزة النسبة، حيث بلغ متوسط عدد السلع ذات الميزة النسبية 6 سلع منذ عام 1995.
3. درجة تأثر الاقتصاد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالصدمات الخارجية عند انخفاض أسعار المُنتجات غير النفطية أقل من درجة التأثير عند انخفاض أسعار المنتجات النفطية، حيث تُساهم الصادرات النفطية بنسبة أعلى من الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. تُقدر نسبة تغطية الطلب المحلي على المنتجات السلعية غير النفطية من الأسواق الخارجية بنحو 47 في المائة.
4. ارتفاع حصة الصادرات النفطية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأسواق العالمية، بالتالي ارتفاع درجة تنافسيتها، كمحصلة لاستمرار الطلب على النفط، بالرغم من تغير الطلب العالمي خلال بعض السنوات نتيجة تقلب أسعار النفط بسبب الظروف الاقتصادية والجيوسياسية والمناخية.
5. يؤثر مؤشر نفاذ الواردات بعد استبعاد بعض السلع الوسيطة (درجة اعتماد الطلب المحلي على الاستيراد من الأسواق الخارجية)، سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانياً: هيكل التجارة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1. انخفاض التجارة البينية[40] في دول مجلس التعاون إلى حوالي 7.5 في المائة من إجمالي تجارتها السلعية. في حين تبلغ نسبة التجارة البينية غير النفطية من إجمالي التجارة غير النفطية 18.2 في المائة خلال الفترة 2005-2014. بالمقابل، تُشير البيانات الإحصائية إلى ارتفاع التجارة الخارجية مع دول الأسواق الناشئة والصين، الشريك الرئيسي لدول مجلس التعاون والمستورد الرئيسي للوقود المعدني.
2. تدني التجارة البينية مع الدول العربية إلى حدود 3 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية. في حين تبلغ نسبة التجارة البينية غير النفطية إلى الدول العربية[41] في حدود 10.8 في المائة عام 2014.
3. ارتفاع قيمة مؤشر تطابق صادرات دول مجلس التعاون مع وارداتها من المنتجات غير النفطية، وهذا يدل على تطابق هيكل الطلب والإمدادات من المنتجات السلعية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتالي ارتفاع درجة التكامل بينها.
4. ارتفاع نسبة اندماج المُنتجات السلعية غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أسواقها .

ثالثاً: القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1. انخفاض مُساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية تدريجياً في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى منذ عام 2005، نتيجة اتجاه دول مجلس التعاون إلى تطوير القطاعات الانتاجية الأخرى وتنويع هيكل اقتصاداتها.
2. يتأثر قطاع الصناعات الاستخراجية مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية.
3. تعتبر مُنتجات الحديد والصلب والمجوهرات والذهب ومُعدات الكهرباء أهم الواردات والصادرات البينية غير النفطية بين دول مجلس التعاون.
4. أهمية مادة البوليمرات كمدخلات وسيطة في الصناعات التحويلية البتروكيماوية بدول مجلس التعاون.

[40] النفطية وغير النفطية
[41] بدون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، تضمنت هذه الورقة البحثية بعض المُقترحات التي يمكن أن تُساهم في تطوير القاعدة الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية وتعزيز التنافسية، وهي كما يلي:

أولاً : تطوير القاعدة الإنتاجية

1. تحفيز وتشجيع تنافسية القطاعات الإنتاجية لأهميتها في خلق البيئة التنافسية، ودعم القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني بهدف إحلال المنتج المحلي.
2. تعزيز القدرة الإنتاجية للمنتجات غير النفطية وتطويرها وزيادة الاعتماد عليها من أجل رفع حصتها في الأسواق العالمية لخلق قاعدة قوية تعتمد على تنوع الصادرات السلعية وكذلك دعم الصناعات الإنتاجية غير النفطية وتقديم حوافز لتلك الصناعات بتخفيض الضرائب والإعفاءات الجمركية عند استيراد المواد الوسيطة من الأسواق الخارجية.
3. تحفيز القطاع الصناعي والاستثمار فيه من أجل خلق قاعدة متينة بهدف استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال، بالتالي زيادة فعالية إنتاجية القطاعات الصناعية لتطوير المنتجات.
4. زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية لخلق بيئة اقتصادية متنوعة من أجل تقليل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية.

ثانياً : تطوير القدرات التنافسية

1. دعم المؤسسات ومراكز الأبحاث لتطوير البحث العلمي والتطبيقي واستغلال جميع الوسائل المتاحة لذلك.
2. دعم القطاع الخاص وتطوير كفاءة المنتجات السلعية خاصة التي تُستورد من الأسواق الخارجية .
3. السعي لإنشاء هيئات وطنية معنية بتطوير الصادرات الوطنية غير النفطية تابعة للقطاع الخاص، وتبني استراتيجيات وطنية لتطوير الصادرات غير النفطية وتشجيع الصناعات التكنولوجية وزيادة الاعتماد عليها، وتفعيل التجارة البينية بين أسواق دول مجلس التعاون، نتيجة ارتفاع تطابق هيكل التجارة البينية بينها.
4. تعزيز مخرجات التعليم، وادراج الابتكار والتنافسية في المدارس والجامعات لخلق جيل لديه الفكر التنافسي.

المراجع

1. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي المُوحد، اعداد مختلفة.

2. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائية.

3. الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، "قطاع الكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي 2013: حقائق وأرقام". الملخص باللغة العربية، 2013.

4. عابد بن عابد العبدلي، "تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية : دراسة تحليلية قياسية"، جامعة الازهر، مجلة مركز صالح للاقتصاد الاسلامي العدد 27، 2005.

5. جمال الرفاعي وفارس السويلم، "البوليمرات"، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، معهد بحوث البتروكيماويات، 2011.

6. Badi H. Baltagi (2005) , "Econometric Analysis of Panel Data" *Third edition* , John Wiley & Sons Ltd.

7. Brandon L. Bartels, Beyond (2008), "fixed versus Random Effects: a Framework for Improving Substantive and Statistical Analysis of Panel, Time-Series Cross-Sectional, and Multilevel Data", Department of Political Science Stony Brook University.

8. Christopher Taber (2011), "Heteroskedasticity and Serial Correlation", Department of Economics University of Wisconsin-Madison.

9. Cheng Hsiao, M. Hashem Pesaran, Andreas Pick (2007), "Diagnostic Tests of Cross Section Independence for Nonlinear Panel Data Models" , University of Cambridge.

10. Farrokh Nourzad, Jennifer J. Powell (2003) ,"Openness, Growth, and Development: Evidence from a Panel of Developing Countries 1965-1990", Marquette University.

11. Hadri, K. (2000) , "Testing for stationary in heterogeneous panel data", Econometrics Journal 3: 148–161.

12. GCC-STAT (2015), "Foreign Trade Exchange between GCC and EU".

13. Josef Brüderl (2005), "Panel Data Analysis", University of Mannheim.

14. Mia Mikic and John Gilbert (2009) , "Trade Statistics in Policymaking, a Handbook of commonly used trade Indices and Indicators" , United Nation.

15. Lee J.W. (1995), "Capital goods import and long-run growth", Development Economics, 48(1), 91-110.

16. OPEC, Annual Statistical Bulletin, Bulletins for a variety of years.

17. Oscar Torres-Reyna (2007), "Panel Data Analysis, Fixed and Random Effects", Princeton University.

18. OECD (2008), "Handbook on Constructing Composite Indicators, methodology and user guide".

19. Stata Software version 10.0.

20. The Statistical Centre for the Cooperation Council for the Arab Countries of the Gulf Database, www.gccstat.org .

21. UNCTAD, Statistical Database.

22. United Nation, Comtrade Database, unstats.un.org.

23. Vasiliki Pigka-Balanika (2007), "The Impact of Trade Openness on Economic Growth, Evidence in Developing Countries", Erasmus School of Economics, university of Rotterdam.

24. Wagner J. (2007), "Exports and productivity: A survey of the evidence from firm level data", The World Economy, 30(1), 60-82.

25. World Bank, Database, www.worldbank.org .

26. World Trade Organization/UNCTAD, Trade Database, www.trademap.org.